حان الوقت للحصول على التعليم كحق:

دروس من التعليم للجميع (EFA) والأهداف الإنمائية للألفية للتعليم ٢٠١٦ – ٢٠٣٠

الحملة العالمية للتعليم

www.campaignforeducation.org

شكر وتقدير

تم اعداد وكتابة هذا التقرير وبحثها من قبل انجيلا تانيجا، كارولين بيرس وكجيرستي جي. مو وبساهمة كبيرة من زينة زيور. كما وتم تضمين مداخلات ودعم من عبد الرحمن أحمد خرد /التحالف اليمني للتعليم للجميع، وعيساتو لو نديايي من الشبكة الإفريقية للتعليم للجميع (ANCEFA) وسيسيليا فيكتورينو-سوريانو من رابطة آسيا وجنوب احمليط اهلادي للتعليم األساسي وتعليم الكبار (ASPBAE) والشيخ مبو من التحالف السنغالي للتعليم للجميع (COSYDEP) وشين تشانفياسنا/التحالف الوطني للتعليم للجميع في كمبوديا وكولن اندرسون/التحالف الوطني للتعليم للجميع في كمبوديا ولوراجيانيشيني من تحالف اميركا اللاتينية للتعليم للجميع (CLADE) ومحمد الشيخ التحالف اليمني للتعليم للجميع، رينيه راية من رابطة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار (ASPBAE) وشهرزاد عبدالاله/ الحملة العالمية للتعليم، سولانج اكبو من الشبكة الإفريقية للتعليم للجميع وسيلفي براتن/الحملة العالمية للتعليم /شبكة النرويج، وتراوري تاهيرو/التحالف الوطني للتعليم للجميع في بوركينا فاسو، وليام ريبت ثيلسموند/التحالف الوطني للتعليم للجميع في هايتي، ومانيس انتونيس تقرير رصد التعليم للجميع العالمي وكيت ريدمان/ تقرير رصد التعليم للجميع العالمي. وأخيرا، نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء الحملة العالمية للتعليم، الذين ومن خلال أعمالهم وخبراتهم والدروس التي قدموها، أسهموا في صياغة هذا التقرير.

تم وضع التقرير وانتاجه بدعم مالي من IBIS.

© الحملة العالمية للتعليم ٢٠١٥
جميع الحقوق محفوظة.

www.campaignforeducation.org

المحتويات

شكر وتقدير – الصفحة *ii*

المحتويات – الصفحة ١

تمهيد – الصفحة ٢

مقدمة – الصفحة ٣

١ تهيئة الأرضية: اجندة التعليم ونمو المجتمع المدني ٢٠٠٠–٢٠١٥ – الصفحة ٥

٢ الدروس الرئيسية المنبثقة من تقييم حركة الحملة العالمية للتعليم لمدى تقدّم التعليم للجميع – الصفحة ٨

٣ الاستنتاجات والتوصيات – الصفحة ٢٢

المراجع – الصفحة ٢٤

حول الحملة العالمية للتعليم – الصفحة ٢٥

الحملة العالمية
للتعليم
www.campaignforeducation.org

صوِّت
لصالح التعليم

تمهيد

في عام ٢٠٠٠، تقاطر العديد من النشطاء التعليم لحضور فعاليات المنتدى العالمي للتعليم في داكار في إطار الحملة العالمية للتعليم والتي كانت قد أطلقت حديثا آنذاك، للكفاح من أجل أجندة واسعة للتعليم، وتحديد أولويات تمويل التعليم، والاعتراف بمشاركة المجتمع المدني في تطوير ورصد السياسات العامة. وأدرجت العديد من أولوياتنا كجهة فاعلة في المجتمع المدني في إطار عمل داكار، التي كانت أساسية لقيادة التقدم على مدى السنوات الـ١٥ الماضية.

وقد تمت الأهداف الستة الرئيسية التي توحدنا حولها منذ البداية ضمن خطة أوسع لاجندة كاملة لحقوق الإنسان في التعليم للجميع. وكانت حركة الحملة العالمية للتعليم نشطة للغاية خلال هذا الوقت، ورأينا حركتنا وهي تنمو من خلال ظهور تحالفات جديدة للتعليم في جميع أنحاء العالم وتوطيد وترسيخ الكثير منها، ومعا، كافحنا ضد كل أشكال التمييز التي تحد من الحق في التعليم؛ مع التركيز على التعليم الشامل. وقاتلنا من أجل كرامة وقيمة المعلمين ومهنة التعليم؛ وطالبنا بالاعتراف بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وطالبنا بمنح الأولوية المتزايدة لمحو أمية الكبار وتعليم الشباب. وقمنا بحملة تتركز على هذه القضايا من خلال أسبوع العمل العالمي – الذي يحشد كل عام الملايين في المعمورة – ومن خلال حملاتنا في سياقات مختلفة في مختلف أنحاء العالم.

واليوم، وحيث يستعد العالم للاتفاق على مجموعة مقبلة من الالتزامات لمتابعتها من اجندة داكار والتي سترشدنا خلال السنوات الـ١٥ المقبلة، نواجه تحديات جديدة وقديمة على حد سواء. ومن خلال التعلم من دروس محاولة تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، ما زلنا نطالب بالمزيد وبمستويات أفضل للتمويل والحكم الديمقراطي وتعزيز نظم التعليم العام. كما يجب توفير الموارد العامة للتعليم العام، وأن تكون متاحة مجانا بالكامل، ويجب ضمان المشاركة الفعالة والديمقراطية للمجتمع المدني في جميع عمليات صنع القرار كأولوية للجميع، ويجب علينا أن نقاوم تجريم المجتمع المدني والمعارضة. وإذا ما أردنا تحقيق الحق العالمي للإنسان في التعليم، علينا أيضا ضمان توفير التعليم الشامل وعدم التمييز. كما يتطلب تحقيق الحق في التعليم سعي صناع القرار لتحقيق نوعية وجودة حقيقية في التعليم، مع الاخذ بعين الاعتبار المعنى الكامل للتعليم: تمشيا مع العديد من المعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان، حيث تفهم الحملة العالمية للتعليم جودة التعليم أن يشمل اكتساب المعرفة والمهارات والقيم، فضلا عن تطوير المهارات الإبداعية والعاطفية، وتحقيق هذا الأمر يشمل التركيز على المعلمين وعمليات التعليم والبيئة التعليمية والمناهج الدراسية.

وباسم حملة العالمية للتعليم، ندعو الدول وجميع الجهات الفاعلة للاعتراف والعمل على أساس هذه الخطوات المهمة باعتبارها ضرورة إذا ما أردنا تحقيق اجندة طموحة لما بعد ٢٠١٥ وهو ما سنحدده بشكل جماعي. وباسم حركة المجتمع المدني للتعليم، نلتزم برصد الغايات والأهداف التعليمية، أن نكون مشاركين نشطين في المساعدة على تحقيق هذه الأهداف الحاسمة. فالتعليم ليس مجرد جزء واحد من اجندة التنمية المستدامة: تحقيق الحق في التعليم للجميع هو جزء لا يتجزأ من تحقيق بقية الأهداف والحقوق. وعلى هذا النحو، فإن نضالنا هو أهم من أن يترك للصدفة، وندعو جميع الدول أن تأخذ في الاعتبار الدروس الواردة في هذا التقرير.

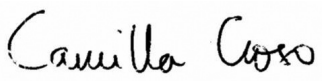

كاميلا كروسو

الرئيس، الحملة العالمية للتعليم

مقدمة

في عام ١٩٩٩، كانت فرصة التحاق فتاة بالمدرسة الابتدائية في بوروندي ما يزيد قليلا على واحد من ثلاثة فرص، وبمجرد من التحاقها بالمدرسة، تكون فرصتها في إكمال مرحلة التعليم الابتدائي ٥٠٪ فقط، وفي الوقت نفسه، كانت فرصة والدتها في التمكن من القراءة والكتابة بنسبة واحد من اثنين، وبحلول عام ٢٠١٢، بات من شبه المؤكد التحاق فتاة من نفس الفئة العمرية في بوروندي بالمدرسة الابتدائية. وفي حين يعد هذا التقدم جزئيا – تكون فرصة فتاة اكبر عمرا للالتحاق بالمدارس الثانوية، على سبيل المثال، واحد من كل أربعة فرص فقط – وهذا يمثل تقدما لا يمكن إنكاره.[١] وهذا لم يحدث عن طريق الصدفة: فمن خلال خيارات السياسات والتمويل المقصودة، وحسب – ومن خلال تقديم التزامات وتوفير الهياكل والخطط والأموال للوفاء بتلك الالتزامات – تمكنت الحكومات من إحراز أي تقدم وعلى الإطلاق في مواجهة تحدي توفير حق الجميع في التعليم. ويعرض هذا التقرير الدروس الرئيسية التي تم تحديدها من قبل الحملة العالمية للتعليم، وهي حركة عالمي للمجتمع المدني، لفهم النجاحات والاخفاقات في حملة تحقيق التعليم للجميع على مدى السنوات الـ١٥ الماضية، وكيف يمكننا ضمان تحقيق هذا الهدف الطموح في المستقبل القريب.

في عام ١٩٩٠، وبعد ٤٢ عاما بعد الاعتراف العلني بالتعليم كحق من حقوق الإنسان في الإعلان العالمي، قامت الحكومات والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم بتقديم التزام جماعي لضمان التعليم الأساسي العالمي النوعي لجميع الأطفال والشباب والكبار. وفي المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع[٢] في جومتين، تايلاند، تعهد المشاركون بتعميم التعليم الابتدائي والحد من الأمية بحلول نهاية العقد الحالي. وبعد عقد من الزمان، لم يتم تحقيق هذه المهمة الحاسمة بعد.

وفي عام ٢٠٠٠، التقى المجتمع الدولي مرة أخرى في داكار،[٣] السنغال، حيث تم التأكيد على الالتزام بتحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وفي المنتدى العالمي للتعليم في تلك السنة، حدد ممثلو ١٦٤ حكومة، جنبا إلى جنب مع نشطاء المجتمع المدني وأصحاب المصلحة التعليمية الأخرى حدد ستة أهداف أساسية للتعليم والتي تهدف إلى تلبية الحقوق التعليمية لجميع الأطفال والشباب والكبار بحلول عام ٢٠١٥: أهداف التعليم للجميع (EFA) وتشكل هذه الأهداف اجندة شاملة للتعليم، والتي تغطي جميع المراحل من مرحلة الطفولة المبكرة والتعلم ومحو أمية الكبار، وبما في ذلك الجودة والمساواة الجندرية. وفي عام ٢٠٠٠ أيضا تم ادراج هدفين من هذه الأهداف التعليمية ضمن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، والتي أقرتها ١٨٩ دولة والمؤسسات الإنمائية الرائدة في العالم.

في عام ٢٠١٥، اجتمع المجتمع العالمي مرة أخرى في المنتدى العالمي للتعليم عام ٢٠١٥، في انشيون، كوريا، وفي قمة التنمية المستدامة في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وستعمل هذه الفعاليات، عبر التعلم من تجارب السنوات الـ١٥ الماضية، على تحديد اتجاه للتعليم على مستوى العالم خلال السنوات الـ١٥ المقبلة من خلال الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، وإطار عمل التعليم. علما بأن عقد مثل هذه القمم، وفي حين أنه قد تم إحراز تقدم جدي، إلا أنه لم يتم تحقيق أي من أهداف التعليم للجميع الستة، أو الأهداف الإنمائية للألفية التعليم بالكامل. وفي هذا السياق، قامت الحملة العالمية للتعليم – الحركة التي تشكلت وتطورت لتنسيق وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في إطار التعليم للجميع – بالتشاور مع أعضائها حول الدروس الرئيسية المستفادة من عملية تنفيذ التعليم للجميع والتي يمكن أن تسهم في إثراء الاستراتيجيات الناجحة لتحقيق أهداف ما بعد ٢٠١٥. وبشكل جماعي، حددت حركة الحملة العالمية للتعليم العناصر التالية باعتبارها حاسمة لتحويل الأهداف الطموحة إلى واقع معاش:

- التمويل الكافي والمخصص بشكل جيد
- الأنظمة العامة والادارة القوية
- التركيز على الجودة
- التركيز على الانصاف
- مشاركة ذات مغزى للمجتمع المدني

ويبدأ هذا التقرير بلمحة قصيرة حول السنوات الـ١٥ الماضية، بما في ذلك دور المجتمع المدني وحركة الحملة العالمية للتعليم، ثم بتفاصيل هذه العناصر الخمسة؛ مع الأمثلة القطرية التي تعتمد على المشاورات مع التحالفات الأعضاء في الحملة العالمية للتعليم من مختلف أنحاء العالم.

أهداف التعليم للجميع، التي أقرت في داكار عام ٢٠٠٠

الهدف ١: توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرمانا.

الهدف ٢: العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات العرقية.

الهدف ٣: ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

الهدف ٤: تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو الأمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

الهدف ٥: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

الهدف ٦: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

أهداف التعليم في الأهداف الإنمائية للألفية، والتي أقرت عام ٢٠٠٠

بحلول عام ٢٠١٥:

الهدف ٢

- تحقيق التعليم الابتدائي للجميع
- ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥

الهدف ٣

- تعزيز المساواة في الجندر وتمكين المرأة
- إزالة التفاوت في الجندر في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

١

عرض تمهيدي: الاجندة التعليمية ونمو المجتمع المدني ٢٠٠٠-٢٠١٥

٢٠٠٠-٢٠١٥: أجندات التعليم للجميع والتعليم في الأهداف الإنمائية للألفية

من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت حكومات العالم أجندة التنمية الشاملة التي شملت التعليم، إلى جانب الأهداف الإنمائية الأخرى. ويمثل تطوير اجندة التعليم للجميع مهمة فريدة من نوعها من قبل قطاع التعليم لتجاوز أهداف التعليم المحدودة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية وتطوير – على شكل إطار عمل للتعليم للجميع – إطار أكثر تفصيلا وشمولا. وشمل هذا ليس فقط أهدافا أكثر تفصيلا، ولكن أيضا استراتيجيات للتخطيط وآليات للرصد (لا سيما التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع)، وهيكلا إداريا – شمل المجتمع المدني. وقد حدد إطار التعليم للجميع اتجاها واضحا ورؤية للتعليم للـ ٥١ سنوات المقبلة. وكان، علاوة على ذلك، حاسما في طرح الالتزامات التي تمكن المواطنين والمجتمع المدني من مساءلة حكوماتهم. ويتضمن إطار التعليم للجميع نقاط ضعف، فعلى سبيل المثال، فهو اتفاق وليس معاهدة ملزمة، كما ويفتقر إلى وصلات واضحة لقانون حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن حقيقة وجود بيان واضح القصد من الدول والمجتمع الدولي هو في غاية الاهمية كآلية للمساءلة.

٢٠٠٠-٢٠١٥: حركة الحملة العالمية للتعليم والمجتمع المدني

شكلت مجموعة أساسية من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني – نقابات المعلمين، المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة، والحركات الاجتماعية المعنية بعمل الأطفال، جنبا إلى جنب مع حملات التثقيف الوطنية والإقليمية النشطة – شكلت جميعها الحملة العالمية للتعليم في عام ١٩٩٩ لتوفير صوت منسق للمجتمع المدني استعدادا للمنتدى العالمي للتعليم في داكار. ومنذ ذلك الحين، واصلت الحملة العالمية للتعليم بالنمو كحركة، وبشكل رئيسي بسبب رغبة المجتمع المدني في مساءلة الحكومات بشأن الوعود المتعلقة بالتعليم للجميع. (في الواقع تشير العديد من التحالفات الأعضاء في الحملة العالمية للتعليم إلى التعليم للجميع كضمن الاسم الرسمي المعتمد لهذه التحالفات)، وقد تمت الحملة العالمية للتعليم من حفنة من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية عند تأسيسها، إلى ٩٠١ عضوا في عام ٢٠١٥، بما في ذلك ٥٧ تحالفا من التحالفات الوطنية، و١١ شبكة من الشبكات الإقليمية، و٤١ منظمة دولية، تدعمها أمانة عامة دولية صغيرة وممثلة عالميا من قبل مجلس إدارة منتخب. وتشمل عضوية التحالف الوطني للحملة العالمية للتعليم، تشمل الآلاف من المنظمات، بما فيها منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات المجتمعية، والنقابات، ومجالس وجمعيات الآباء والمعلمين والاتحادات النسائية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والطلاب ومجموعات الشباب، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في التعليم.

كما وتقوم التحالفات الوطنية التي هي أعضاء في الحملة العالمية للتعليم بالتركيز على أولوياتها كمجموعة مستقلة وذات الصلة على الصعيد الوطني. وفي حين تعمل التحالفات في بعض الأحيان على الاجندة الكاملة للتعليم للجميع – الا أنه وفي العامين الماضيين، وعلى سبيل المثال، تمكنت العديد من التحالفات من توفير مداخلات للمجتمع المدني ضمن الاستعراضات/المراجعات الوطنية للتعليم للجميع، أو إنتاج تقارير ظل للمجتمع المدني حول التعليم للجميع – وغالبا ما يكون هناك تركيز على جوانب معينة من اجندة التعليم للجميع، كما يتضح من خلال أمثلة

«في داكار قاتلنا من أجل الاعتراف بالتعليم كحق من حقوق الإنسان - لأنه ,مع حقوق لا يمكن أن تكون هناك تسويات، ولا أعذار.»

كايلاش ساتيارثي، الحائز على جائزة نوبل للسلام
المؤسس الشريك ورئيس الحملة العالمية للتعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١١

قليلة من العمل من قبل حركة الحملة العالمية للتعليم عبر أهداف التعليم للجميع:

- **الهدف ١: رعاية وتعليم الطفولة المبكرة:** أطلقت الحملة الوطنية البرازيلية من أجل الحق في التعليم حملة بعنوان «FUNDEB for real!» التي دعت بنجاح لاستراتيجية حكومية لتمويل التعليم لتشمل الأطفال من الولادة إلى ثلاث سنوات.
- **الهدف ٢: المساواة الشاملة في الحصول على التعليم الابتدائي:** أجرت حملة التعليم للجميع في ملاوي عددا من البحوث حول تسرب الفتيات من المدارس، كما محددت وعززت المنهجية الناجحة للسلطات المحلية وعلى مستوى المدرسة للاحتفاظ بالفتيات في المدارس.
- **الهدف ٣: توفير التعلم والمهارات الحياتية لجميع الشباب والكبار:** أسهمت حملة التعليم للجميع في بنغلاديش CAMPE في صياغة السياسة الحكومية لتنمية المهارات.
- **الهدف ٤: محو أمية الكبار:** أنتجت حملة التعليم للجميع في بابوا غينيا الجديدة مسودة استراتيجية لمحو الأمية للكبار، بعد التشاور مع المواطنين. ونتيجة لذلك دعت وزارة التعليم لتشكيل شراكة لتحقيق الاستراتيجية.
- **الهدف ٥: المساواة الجندرية في التعليم:** ساهمت حملة التعليم للجميع في بوليفيا في صياغة قانون جديد بشأن المساواة الجندرية في المناهج الدراسية، وناضلت من أجل تحقيق بيانات أفضل بشأن الجندر والتعليم.
- **الهدف ٦: جودة التعليم:** ساعدت حملة التعليم للجميع في غانا في إجراء مراجعة لتوزيع المعلمين من خلال دراسته تسلط الضوء على نقص المعلمين في المناطق الريفية.

في الوقت نفسه، ونيابة عن أعضاء الحملة العالمية للتعليم، شارك الممثلون العالميون للحملة العالمية للتعليم في عدد من المحافل السياسة العالمية المتصلة بالتعليم للجميع. وهذا يشمل تمثل المجتمع المدني في اللجنة التوجيهية للتعليم للجميع، وعضوية اللجنة التوجيهية لمجمعة عمل المعلمين للتعليم للجميع، وتنسيق تمثيل المجتمع المدني في مجلس الشراكة العالمية للتعليم، وعضوية اللجنة التوجيهية للمبادرة العالمية الأولى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعليم.

ومن أبرز الطرق الرئيسية التي حاولت من خلالها حركة الحملة العالمية للتعليم دفع التقدم بشأن أهداف التعليم للجميع على مدى السنوات الـ١٥ الماضية كانت من خلال أسبوع العمل العالمي للحملة العالمية للتعليم: وهو عبارة عن أسبوع سنوي للأنشطة والفعاليات ذات توقيت فضفاض خلال الذكرى السنوية لمنتدى التعليم الدولي في داكار، حيث يقوم نشطاء التعليم في حوالي ١٠٠ بلدا بلفت الانتباه إلى والمطالبة بتحقيق التقدم في أهداف التعليم للجميع. وتعمل الأمانة العامة للحملة العالمية للتعليم مع اليونسكو والشراكة العالمية للتعليم والجهات التعليمية الأخرى لزيادة مدى وتأثير الأنشطة الوطنية، وقد لعب أسبوع العمل العالمي دورا هاما في تحفيز الاهتمام السياسي واهتمام المواطنين باجندة التعليم للجميع وأهدافها، والمضي قدما في سياسات محددة وضرورية لتحقيق التعليم للجميع في بلدان معينة. وهناك المزيد حول أسبوع العمل العالمي في الصفحة ٧.

٢٠٠٠–٢٠١٥: التقدم الذي تم إحرازه

كانت أهداف التعليم للجميع طموحة بصورة لا يمكن إنكارها، بما في ذلك، على سبيل المثال، تمكين والحاق جميع أطفال العالم بالمدارس الابتدائية حيث وصلت معدلات الالتحاق بالمدارس في بعض أفقر البلدان ٥٠٪ أو أقل عام ٢٠٠٠. وهذا لا يعني، مع ذلك، أنه تم تحديد طموحات مرتفعة جدا، بل على العكس من ذلك، فأهداف التعليم للجميع تمثل الخطوات الأساسية التي كان على العالم تحقيقها إذا ما كان الحق في التعليم للجميع – كأمر واقع – هو حق أساسي من حقوق الإنسان.

وقد أدى تحديد هذا البرنامج الطموح وبلا شك إلى – في كثير من الأحيان وبصورة ملحوظة – الى التقدم، حتى عندما لم يتم تحقيق بعض الأهداف. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، بدأت رحلة التعليم للجميع عام ١٩٩٩ بمعدل التحاق بالتعليم الابتدائي من ٣٦٪ فقط، وبحلول عام ٢٠١٢ وصلت الى ٦٧٪، وبينما لا يكتفي نشطاء التعليم بعدم حصول ثلث الأطفال على التعليم الابتدائي، ومع ذلك تضاعف معدل الالتحاق بصورة حاسمة تاريخيا؛ فقد استغرق الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من قرن لتحقيق التقدم نفسه.[٤] فمن الأهمية بمكان عدم نسيان الإنجازات الحقيقية التي أحرزتها البلدان في السنوات الـ١٥ الماضية.

وع ذلك، فلا مجال للجدال القائل بأنه ومع نهاية الـ١٥ عاما من أجندات التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، فإن أيا من الأهداف العالمية قد تحقق بالكامل. على الرغم من التقدم الحقيقي في كل بلد على حدة، يذكر تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع للعام٢٠١٥ أنه «لم يتم التوصل حتى الى هدف تعميم التعليم الابتدائي، ناهيك عن أهداف التعليم للجميع الأكثر طموحا، وبقي الأكثر حرمانا آخر من يستفيد»وكان من أبرز ما تم من تقدم هو في معدلات الالتحاق في مرحلة ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي، والتحرك نحو المساواة الجندرية في التعليم الابتدائي؛ ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة، فقد كانت هذه الأهداف أيضا مدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ناحية أخرى، كان هناك تقدم أضعف في مجال محو أمية وتعلم الكبار (بخلاف الآثار الجانبية لمزيد من الدراسة)، وفي المساواة الجندرية عدا عن الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وضمان نوعية حقيقية في التعليم. وكما لوحظ في الاقتباس الماخوذ من التقرير أعلاه، فحتى عندما تم إحراز تقدم، فإنه لم يشمل الأكثر تهميشا.

٢٠٠٠–٢٠١٥: الدروس المستفادة

«صنع السياسات الوطنية هو حتما عملية اقتطاف واقتراض ونسخ اجزاء من الأفكار من مكان آخر، والاستفادة وتعديل المناهج المجربة والمختبرة محليا، وتفكيك النظريات والبحوث والاتجاهات والتوجهات، وليست ضربا من ضروب التجريب لأي شيء يبدو أنه قد ينجح».[٥]

يعد إطار التعليم للجميع اتفاقا عالميا، ولكنه يتطلب التنفيذ على المستوى الوطني والمحلي، من خلال الأطر القانونية والسياسية، وخطط القطاع، وأطر الإنفاق، وما إلى ذلك، والحلول التي كانت ناجحة برزت عبر التجارب المحلية، واستجابة لاحتياجات سياق معين. فليس هناك «حجم واحد يناسب الجميع» في مجال السياسة الوطنية الناجحة، ولكن، مع ذلك، أشارت عملية التشاور داخل الحركة الحملة العالمية للتعليم الى بعض اللبنات الأساسية اللازمة لتحقيق النجاح:

- التمويل الكافي والمخصص بشكل جيد
- الأنظمة العامة والادارة القوية
- التركيز على الجودة
- التركيز على الانصاف
- مشاركة ذات مغزى للمجتمع المدني

هذه التوصيات ليست ثورية لكنها لا تعكس الاستراتيجيات الحيوية التي تم تجاهلها في كثير من الأحيان. فدراسات الحالة القطرية في هذا التقرير تعرض أمثلة للنجاح من خلال التركيز على هذه العناصر، والفشل من خلال إهمالها.

وحيث استكمل العالم الأهداف الإنمائية المستدامة للعام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٣٠، وإطار جديد للعمل من أجل التعليم لتنفيذ أهداف التعليم ضمن الاجندة هذا العام، فلا بد من خطوة الى الوراء والتأكيد على التزامات الحكومات لضمان أفضل تنفيذ ممكن – ووجود فرص كبيرة للنجاح – هذه المرة. وهذه الدروس، وبالاعتماد على تجربة المجتمع المدني لأكثر من ١٥ عاما، يجب أن ترشد الحكومات في منهجيتها ازاء اجندة التعليم لما بعد ٢٠١٥ وأهداف ضمان توفير التعليم الشامل والجامع والعادل والنوعي وتوفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

تلاميذ المدارس الابتدائية: أكرا، غانا. حقوق النشر: كجيرستي مو / الحملة العالمية للتعليم

أسبوع العمل العالمي

أسبوع العمل العالمي هو تعبئة عالمية ضخمة تنظمه حركة الحملة العالمية للتعليم للجميع كل عام، ويتضمن تنفيذ العديد من الفعاليات في حوالي ١٠٠ دولة. فخلال أسبوع العمل العالمي، تعمل حركة الحملة العالمية للتعليم للجميع، وطنيا وإقليميا ودوليا، على رفع الوعي العام والسياسي إزاء أجندة التعليم للجميع، وتدعو إلى إحداث تغيير ملموس وضروري لتحقيق التعليم للجميع. وبمبادرة من الحملة العالمية للتعليم في عام ٢٠٠١، ومن خلال الزخم الكبير الذي اكتسبه منذ ٢٠٠٣ فصاعدا، يسلط أسبوع العمل العالمي الضوء على جوانب مختلفة من أجندة التعليم للجميع، وتوفير فرصة للحملات الوطنية التي تعززت بمشاركة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم للتعبئة حول نفس الأهداف. ويساعد أسبوع العمل العالمي في الحفاظ على زخم التعليم شعبيا وسياسيا، ويمثل شكلا من أشكال الضغط لتبني السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التعليم للجميع، ويبني قدرات حملات وشبكات المجتمع المدني للمشاركة في المناقشات العامة والسياسية.

وعلى مر السنين، شملت موضوعات وشعارات أسبوع العمل العالمي، وبإختيار أعضاء الحملة العالمية للتعليم، التعليم النوعي والشباب ومحو أمية الكبار وتعليم الفتيات ورعاية وتعليم الطفولة المبكرة وإغلاق الفجوة في أعداد المعلمين المدربين، والتعليم الشامل للمتعلمين من ذوي الاعاقة الإعاقة.

وفي كل عام، يشارك الملايين من أفراد الجمهور في جميع أنحاء العالم في أنشطة أسبوع العمل العالمي، والتي تتضمن المسيرات العامة والمؤتمرات والندوات والأنشطة الثقافية مثل مسرح الشارع والمعارض والبرامج التلفزيونية والإذاعية، وورشات العمل في المدارس ولقاءات وندوات على مستوى عال. وفي العديد من البلدان، يشارك كبار الساسة وصناع السياسات ورؤساء الحكومات في أنشطة أسبوع العمل العالمي، وخلال السنوات السابقة من أسبوع العمل العالمي، نظمت حركة الحملة العالمية للتعليم للجميع وفي كثير من الأحيان «إجراءات» عالمية بمشاركة الملايين، وكسرت الحملة العالمية للتعليم للجميع الرقم القياسي العالمي «لأكبر درس في العالم» خلال أسبوع العمل العالمي عام ٢٠٠٨ بمشاركة ما مجموعه ٨,٥ مليون للمطالبة بمزيد من الجودة في التعليم؛ كما شارك أكثر من ١٤ مليون شخص في أنشطة أسبوع العمل العالمي الشعبية عام ٢٠٠٩ (الكبار يقرؤون – محو أمية الشباب والكبار) وعام ٢٠١٠ (هدف/١) تمويل التعليم للجميع، وفي الآونة الأخيرة، ركزت الحملة العالمية للتعليم على دعم أنشطة الحملات الوطنية.

وتمد الحملة العالمية للتعليم للجميع كل عام يدها إلى الشركاء في قطاع التعليم، حيث تقدم اليونسكو دعما كبيرا لأسبوع العمل العالمي على شكل التواصل مع مكاتب اليونسكو والبيانات والخطابات الوطنية والإقليمية والأفلام المقدمة من المدير العام لليونسكو، والدعم عبر الإنترنت والترويج من خلال موقع اليونسكو على الانترنت. كما قدم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان آنذاك وبان كي مون الدعم مباشرة أسبوع العمل العالمي: ففي عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، قام كوفي عنان بتدريس درس في مقر الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٠، تلقى بان كي مون عريضة

نشطاء في مسيرة لتعليم النساء والفتيات خلال أسبوع العمل العالمي ٢٠١١: فلسطين. حقوق النشر: التحالف الفلسطيني للتعليم . للجميع

هدف/١ جمعت ١٨ مليون توقيع، وكلاهما قدم رسائل الفيديو وغيرها من مظاهر الدعم. وفي الآونة الأخيرة، تم دعم حملات الحملة العالمية للتعليم عبر الإنترنت خلال أسبوع العمل العالمي من خلال الشراكة العالمية للتعليم واليونيسيف، والتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، و«عالم في مدرسة» وصندوق مالالا.

وقد وجدت دراسة مستقلة لتقييم أسبوع العمل العالمي أجريت في ٢٠١٤-٢٠١٥ دليلا قويا على مساهمة أسبوع العمل العالمي في إذكاء الوعي بقضايا التعليم للجميع في أوساط مجتمع التعليم وتعزيز مشاركة المجتمع المدني وتحقيق إنجازات سياسية محددة. وهناك أمثلة على اساهمات أسبوع العمل العالمي في تغيير السياسات الوطنية جمعها فريق التقييم، فمثلا شكلت حكومة جزر سليمان لجنة فرعية لصياغة سياسة محو الأمية في مرحلة ما بعد المدرسة، عقب انتهاء فعاليات أسبوع العمل العالمي ٢٠٠٩ حول محو أمية الشباب والكبار، كما أقر سكرتير الدولة الكولومبي للتعليم سياسة المساواة الجندرية من العمر ١٠ عقب انتهاء فعاليات اسبوع العمل العالمي ٢٠١١ حول تعليم الفتيات والمرأة؛ كما تحسنت التزامات الحكومة لدعم تنمية رعاية وتعليم الطفولة المبكرة في بنغلاديش، عقب انتهاء انشطة أسبوع العمل العالمي ٢٠١٢ حول التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة في اهتمام الجهات المانحة بقضايا التعليم الجامع أثناء وبعد أسبوع العمل العالمي ٢٠١٤ حول التعليم الشامل والإعاقة.

الموارد

١. **www.campaignforeducation.org/en/global-action-week/gaw-archive**
٢. الحملة العالمية للتعليم وآخرون (٢٠١٥ – يصدر قريبا) تقييم الحملة العالمية لـ«أسبوع العمل العالمي للتعليم»

٢

الدروس الرئيسية المنبثقة من تقييم حركة الحملة العالمية للتعليم لمدى تقدّم التعليم للجميع

ينبغي أن يكون التعليم للجميع، ومجانيا، وذا نوعية جيدة ومنصف وشامل وجامع؛ وأن يبدأ منذ الولادة ويشمل فرص التعلم مدى الحياة لجميع المتعلمين.

وهذا ليس حلما، ولكنه التزام تعهدت به الحكومات كجزء من تعهداتها لما بعد ٢٠١٥. والوفاء بهذا الوعد يتطلب التعلم من الخبرات لتنفيذ أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، وتجنب أخطاء الماضي والبناء على الدروس للمستقبل.

عند النظر في الـ١٥ عاما الماضية من تنفيذ التعليم للجميع، تعتقد حركة الحملة العالمية للتعليم أن هناك خمسة دروس كبرى تعد متطلبات مسبقة يحتاجها النظام التعليمي لتحقيق أهدافه. وهي:

- التمويل الكافي والمخصص بشكل جيد
- الأنظمة العامة والادارة القوية
- التركيز على الجودة
- التركيز على الانصاف
- مشاركة ذات مغزى للمجتمع المدني

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يلزم النظر في ضمان تلقي المتعلمين في حالات النزاع والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى الاهتمام الهادف من الحكومات الوطنية ومن المجتمع الدولي. وفي حين تكون الاوضاع صعبة والتحديات التي تواجه المتعلمين غالبا ما تكون قاسية، الا أنه يجب توفير المتطلبات الأساسية لتعزيز وتفعيل الأنظمة التعليمية لهؤلاء المتعلمين، وبناء عليه، يتناول هذا التقرير هذا الامر عبر هذه الابعاد.

الدرس ١: التمويل الكافي والمخصص بشكل جيد

ومن الواضح أنه لا يكفي أن تحضر الحكومات المحافل الدولية وأن تقدم الوعود الطموحة، أو حتى متابعة هذا الأمر من خلال التزامات السياسة الداخلية: فيجب ضمان تنفيذ هذه الالتزامات عبر توفير التمويل. ففي حين أن المال وحده لا يضمن مخرجات ناجحة للتعليم، غلاًا أن التمويل الكافي والمخصص بشكل جيد يعد ضروريا لتحقيق السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة.

وهناك حاجة إلى الأموال لتدريب وتوظيف المعلمين المؤهلين، ولضمان الادارة الجيدة للمدارس وكفاية العملية التعليمية والمواد التعليمية والبنية التحتية. فعلى سبيل المثال، فبعد تتبع الميزانية، والبحث وكسب التأييد والحملات التي اطلقتها حملة التعليم للجميع في سيراليون (عضو الحملة العالمية للتعليم) على المستويين الوطني والمحلي، وافقت الحكومة على زيادة كبيرة في مخصصات الميزانية للتعليم، مما ساعد في زيادة كبيرة ومعقولة في رواتب المعلمين، وتوسيع عناصر أخرى من برنامج التعليم.

ومع ذلك، وبعد ١٥ عاما على مرور اتفاق داكار، لا يزال هناك الكثير من البلدان التي يكون لا زال حجم الموارد المتاحة فيها للتعليم منخفضا بصورة تثير الصدمة. فالإنفاق الحكومي على التعليم في النظام التعليمي الأقل من حيث الموارد – جمهورية أفريقيا الوسطى – يصل الى ١٨ دولار أمريكي فقط لكل طفل سنويا، أو ٠,١٪ من التكلفة السنوية المترتبة على تعليم الطفل في لوكسمبورج. وفي المجموع، تنفق ١٠ دولة أقل من ١٠٠ دولار أمريكي سنويا لكل طفل في التعليم الابتدائي. ومعظم الدول ذات هذه القيم الاستثمارية المنخفضة هي من دول ما بعد الصراع والدول الهشة أو الدول المتضررة من الكوارث – مما يضع مسؤولية خاصة على عاتق الدول المانحة للمساعدات.

هناك مصدران من المصادر الرئيسية لتمويل التعليم: التمويل المحلي، الذي يجب أن يكون المصدر الرئيسي لتمويل التعليم، والمساعدة التمويلية – التي يمكن أن تكون هامة جدا للبلدان ذات الدخل المنخفض وعلى وجه الخصوص تلك التي تعاني من النزاعات والكوارث والهشاشة. وفي حين أن بعض البلدان تحرز تقدما هاما في توسيع التمويل المحلي، لا زال البعض الآخر منها بعيدا كل البعد عن تحقيق ذلك، وستكون هناك حاجة إلى التزام أقوى بكثير من الدول المانحة إذا ما أريد لجميع الدول – بما في ذلك تلك التي تعاني من النزاعات والكوارث والصدمات – تحقيق أهداف التعليم لما بعد ٢٠١٥.

المساعدات التمويلية

من أقوى بنود إطار عمل داكار وأكثرها اقتباسا التعهد الذي تقدمت به الدول المانحة والمؤسسات بـ «عدم السماح لأي بلد ملتزم جديا بالتعليم الأساسي بالفشل في تحقيق هذا الهدف بسبب نقص الموارد». وكان ذلك بيانا جريئا وهاما – ولكن لم يتم تحقيقه البته. فمن خلال بعض الامثلة، مثل الخطط الوطنية لقطاع التعلي لفانواتو ٢٠٠٧–٢٠١٦،[٦] وملاوي في ٢٠٠٨–٢٠١٧،[٧] وأرض الصومال ٢٠١٢–٢٠١٦[٨] جميعها تشير الى «عدم كفاية الأموال» للعناصر الأساسية لتوفير التعليم للجميع باعتبارها عقبة حاسمة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

وتتزايد الحاجة للتمويل لا سيما في مناطق النزاعات والبلدان المتضررة من الكوارث والدول الهشة. وعلى الرغم من الدور المركزي لجودة التعليم في انقاذ الدول من الصراع وعدم الاستقرار، تشير التقديرات إلى أن واحدا من كل ثلاثة أطفال هم خارج المدرسة في هذه البلدان. فخلال الأزمة السورية، تشير التقديرات إلى أن نصف الأطفال هم خارج المدرسة، وهي خسارة تؤثر على جيل كامل.[٩]

تمويل المساعدات: النرويج

عضو الحملة العالمية للتعليم للجميع: شبكة الحملة العالمية للتعليم للجميع في النرويج

تعد النرويج واحدة من البلدان القليلة في العالم التي لا تلبي فقط بل تتجاوز الهدف المتفق عليه عالميا من حيث إنفاق ٠,٧ ٪ من الدخل القومي على المساعدات الإنمائية. ففي عام ٢٠٠٠، وعقب الاتفاق العالمي على الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير التعليم للجميع، أعلنت الحكومة النرويجية التعليم كأولوية رئيسية في المساعدة الإنمائية الخارجية الشاملة. وفقا لذلك، وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، كانت النرويج واحدة من أكبر ثلاثة مانحين في مجال التعليم، وبحلول عام ٢٠٠٥، التزمت بتخصيص ١٣,٣ ٪ من ميزانية المساعدات الإجمالية للتعليم. وقد تلقى التعليم الاساسي الشامل للفتيات- أهداف التعليم للجميع ٢ و٥، والأهداف الإنمائية للألفية ٢ و٣ اهتماما خاصا، مع تركيز قوي على البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، إلا أن المساعدات النرويجية للتعليم شهدت ركودا خلال السنوات الأخيرة: فحصة ميزانية المساعدات للتعليم انخفضت في الواقع، ولكن الميزانية المتزايدة المقدمة للمساعدات حالت دون انخفاض مستويات المعونة المخصصة للتعليم إلى حد كبير. وعموما، ورغم صغر حجمها مقارنة بالعديد من الدول المانحة، ظلت النرويج واحدة من أبرز الممولين للتعليم خلال فترة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، والأكثر تركيزا على التعليم الأساسي.

وقد تحققت بعض النتائج الهامة في البلدان التي تلقت المساعدة النرويجية. فعلى سبيل المثال، نيبال، حيث دعمت النرويج برنامج التعليم الابتدائي للحكومة، تمكنت من خفض نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس منذ عام ٢٠٠٠ الى أكثر من النصف بالاضافة الى زيادة معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، كما وأحرزت تقدما كبيرا في مكافحة الأمية للفتيات والنساء. ولعدة سنوات، برزت النرويج أيضا رائدة في دعم التعليم في سياقات الطوارئ. ففي أفغانستان، وهي بلد ذات الأولوية بالنسبة للنرويج، التحق ٨ ملايين طفل بالمدارس منذ بداية هذا القرن، مع زيادة في نسب الفتيات الملتحقات بالمدارس. وفي حين تفتقر المساعدات النرويجية للتركيز الملموس، من حيث انها شملت مجموعة متنوعة من المواضيع التعليمية والبلدان، ألا أن النرويج أظهرت تركيزا إيجابيا على مواءمتها مع الأولويات الوطنية، حيث خصصت جزءا كبيرا من التمويل للتعليم الأساسي، مع التركيز على دعم المعلمين والكتب المدرسية والمدارس.

ومع ذلك، دفعت بعض مؤشرات انخفاض الاستثمار السياسي في التعليم داخل الحكومة خلال السنوات الماضية المجتمع المدني النرويجي لتوسيع نطاق جهود المناصرة لهذه القضية. ففي عام ٢٠١٣، استثمرت الحملة العالمية للتعليم للجميع/ شبكة النرويج، جنبا إلى جنب مع أعضائها بما في ذلك الاتحاد النرويجي للتعليم ومؤسسة إنقاذ الطفل ومنظمة Plan، الانتخابات الوطنية للضغط على الأحزاب السياسية والمطالبة بالالتزامات لإعادة ترتيب أولويات التعليم على أجندة المساعدات الدولية. وشملت الأنشطة الأخرى المناقشات الجارية مع وزارة التنمية ورسائل وأوراق الموقف، والمساهمة في أوراق السياسات الحكومية – حيث تم تضمين عدد من التوصيات التي في السياسة النهائية.

وفي حين خفض العديد من شركاء التنمية الدوليين – بما في ذلك رواد الجهات المانحة مثل الدنمارك وهولندا – أو سحبت تماما دعمها للتعليم، برز نجم النرويج في مجال دعم التعليم. ومؤخرا أصدرت الحكومة الكتاب الابيض بعنوان «تعليم من أجل التنمية» تعهدت فيه بتفعيل التزاماتها تجاه التعليم – لتجاري زخمها عندما صدرت ولأول مرة في الفترة مباشرة بعد داكار. وفي مناقشات ما بعد ٢٠١٥ أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلن رئيس الوزراء إرنا سولبرغ أن النرويج ستضاعف التزاماتها المالية لدعم التعليم النوعي على مدى السنوات الثلاث التالية. بالإضافة إلى التركيز على الجودة، ستركز الحكومة على تعليم البنات، والدول الهشة، وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني، وأكدت التزامها العام بمبادئ الملكية الوطنية والاستدامة.

الموارد

١. اليونسكو (٢٠١٥) تقرير الرصد العالمي ٢٠١٥: التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥، الإنجازات والتحديات

٢. www.norrag.org/en/publications/norrag-news/online-version/education-and-skills-post-2015-and-the-global-governance-of-education-agendas-and-architecture/detail/norways-education-aid-in-a-post-2015-perspective.html

٣. www.campaignforeducation.org/docs/reports/ftf/Fund percent20the percent20future_education percent20rights percent20now.pdf

٤. www.regjeringen.no/en/dokumenter/meld.-st.-25-2013-2014/id762554/?docId=STM201320140025000ENGEPIS&q=&navchap=1&ch=1

وحيث كثفت الجهات المانحة من تقديم الدعم لتحقيق التعليم للجميع خلال السنوات الـ١٥ الماضية – المساعدات التي يتم تنسيقها والتي تستجيب للحاجات – كان التأثير كبيرا. فالشراكة العالمية للتعليم، على سبيل المثال، تشير الى أنه وفي العقد الأول من العملية، ازداد عدد الأطفال الذين يستكملون تعليمهم الابتدائي في المتوسط بنسبة ١٢٪ وبصورة أسرع بعد أن بدأت البلدان النامية الشريكة تتلقى تمويلا من الشراكة العالمية للتعليم وأنه وفي الدول الشريكة والهشة والمتضررة من النزاع، ساعد ذلك في خفض عدد الأطفال خارج المدرسة ممن هم في سن المدرسة الابتدائية بأكثر من ثمانية ملايين.[١٠]

«في ما يخص بتوفير التعليم للجميع، فهو عمل غير منجز بالنسبة لفانواتو. فمعلمي المدارس يشكون من الفصول مزدحمة، ومن النقص في مقاعد الجلوس للطلاب والنقص في الكتب المدرسية رغم السياسات المدرسية المنمقة والتي تؤكد على «كتاب لكل طفل». لقد قدمنا الوعود لأطفالنا، ويحدوني الأمل في أن تعمل الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق نفس الهدف لدعم وزارة التعليم الوطنية لتوفير التعليم النوعي لاجندة ما بعد ٢٠١٥».

آن باكوا/ المنسق الوطني
تحالف التعليم للجميع فانواتو، ٢٠١٥

ومع ذلك، وبشكل مقلق، أخذ التمويل من الجهات المانحة للتعليم ينحى بالاتجاه الخاطئ في السنوات الأخيرة. وقد بدأت المساعدات عموما بالتراجع في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٩ فصاعدا، ولكن المعونة المخصصة للتعليم تراجعت بصورة أكبر وأسرع. وعلى وجه الخصوص، بات مستوى المساعدة الإنمائية للتعليم الأساسي في البلدان ذات الدخل المنخفض ضعيفا.[١١] وفي الدول المتضررة من النزاعات والكوارث، حيث تكون احتياجات التعليم حادة بشكل خاص، فإن أقل من ٢٪ من المساعدات الإنسانية تقدم حاليا لدعم التعليم.[١٢]

وكما تبين لنا الدروس خلال السنوات الـ١٥ الماضية، فإذا ما أريد لأهداف ما بعد ٢٠١٥ أن تتحقق، فعلى الجهات المانحة تكثيف دورها، فوفقا لأحدث التقديرات من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، مطلوب مبلغ إضافي قدره ٢٢ مليار دولار من عائدات الخارجية كل عام، على رأس التوسعات الطموحة في الموارد المحلية للتعليم،[١٣] والحملة العالمية للتعليم تدعو جميع البلدان المانحة لتوفير المساعدات التي يمكن التنبؤ بها على المدى الطويل، للتعليم الأساسي حيثما تكون هناك حاجة إليها؛ ويجب أن يتضمن هذا تخصيص ١٠٪ على الأقل من المساعدة الإنمائية للتعليم الأساسي، وضمان توجيه ما لا يقل عن ٤٪ من المساعدات الإنسانية للتعليم. وفي الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، يجب على الجهات المانحة استخدام نهج مرن للتغلب على نقاط الضعف في قدرة الحكومة على ضمان الوصول الفوري للتعليم، وكذلك الاستثمار في تنمية القدرات على المدى الطويل في أنظمة وخطط التعليم الوطنية.

التمويل المحلي

تأتي الغالبية العظمى من تمويل التعليم،ويجب أن تأتي من الميزانيات الوطنية. هوناك إجماع دولي قوي على الهدف المتمثل في تخصيص ٢٠٪ على الأقل من الميزانيات الوطنية للتعليم – ولطالما طالبت حركة الحملة العالمية للتعليم بذلك، ومع ذلك، بقي التقدم متفوتا، وعموما، وخلال فترة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، لم يتحقق هذا الهدف، وبقي متوسط الإنفاق العالمي على التعليم حول معدل ١٣,٧٪ فقط،[١٤] ولكن هذا يغطي تباينا كبيرا بين البلدان وبين المناطق، وكذلك بعض الزيادات الملحوظة على مر الزمن. ووفقا لأرقام تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، وعلى سبيل المثال، تنفق غانا الآن ٣٣,١٪ من ميزانيتها على التعليم؛ في حين تنفق جمهورية أفريقيا الوسطى ٧,٨٪ فقط.

وتشير أحدث الأرقام الصادرة عن تقرير رصد الإنفاق الحكومي إنه وبينما تحقق أقلية ضئيلة من الحكومات هدف إنفاق ٢٠٪ من الميزانيات أو ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، فإن أكثر من نصفها قامت بتوسيع الإنفاق على التعليم منذ عام ٢٠١٢[١٥] – حتى في القوت الذي انكمش فيه تمويل المانحين، فقد قامت غانا وبنين وتايلاند ومولدوفا وإثيوبيا بتوسيع حصة التعليم في ميزانيتها بما لا يقل عن ١٠ نقاط مئوية على مدى السنوات الأخيرة.[١٦] وقد أظهرت هذه الاتجاهات أنه ومع الإرادة السياسية الكافية، يمكن للحكومات ايجاد موارد إضافية للتعليم.

ومع ذلك، يبقى الحال أنه وحتى في الحالات التي بذلت فيها الحكومات الجهود لزيادة مخصصات الميزانية للتعليم، يظل المستوى المطلق من التمويل المتاح منخفضا. فمواجهة التحديات مثل تواجد ١٢١ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية والإعدادية خارج المدرسة، ووجود ٥٠٪ من جميع المعلمين في أفريقيا من غير المدربين، وتدمير البنية التحتية للمدارس في البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث، وتوسيع نطاق القراءة والكتابة والحساب لـ ٧٥١ من الأميين البالغين – وكلها ضرورية لتحقيق أهداف ما بعد ٢٠١٥ – ينطوي على مستوى طموح لتمويل التعليم والأمر الذي يتطلب استراتيجيات جديدة.

تحسين حجم الموارد المتاحة، من خلال نظام ضريبي فعال وتصاعدي

إذا ما احتاجت الدول لمزيد من الموارد للتعليم، عليها أن تعالج قضية تحصيل الإيرادات الخاصة بها. وإذا ما ارادت القيام بذلك دون الضغط ظلما على مواطنيها، فإن هذا يتطلب: فرض ضرائب أكثر عدلا من الشركات، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، واتخاذ خطوات للحد من التهرب الضريبي والذي قد يتطلب أيضا تعاونا دوليا؛ وفرض الضرائب والمكوس على الصناعات الاستخراجية. وهذا من شأنه أن يكون له تأثير كبير على حجم الموارد المتاحة للتعليم. فكينيا، على سبيل المثال، تفقد ما يقدر بـ ١,١ مليار دولار سنويا على شكل حوافز ضريبية للاستثمارات – أي أكثر من ميزانيتها الإجمالية للتعليم الابتدائي في ٢٠١٢/١٣. كما وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية على صفقات مع شركات تعدين متعددة الجنسيات، حيث تشير التقديرات إلى حرمان البلاد من ١,٣٦ مليار دولار – أي ما يقرب من ضعف ميزانيات الصحة والتعليم مجتمعة.[١٧] وإغلاق هذه الثغرات والتخلص من الإعفاءات – والتعامل مع التهرب الضريبي – يمكنه توفير موارد إضافية وافرة للتعليم.

زيادة حصة الموارد المخصصة للتعليم – بما في ذلك من خلال الالتزامات التشريعية أو الدستورية

من المهم أيضا أنه بالإضافة إلى جمع التمويلات، أن تلتزم الدول بإنفاقها على التعليم على المدى الطويل. فعلى مدى السنوات الـ١٥ الماضية، اتخذت عدة بلدان خطوات لإضفاء الطابع الرسمي على ذلك عن طريق تعديل دساتيرها أو من خلال التشريعات الوطنية، مما يوفر والتزامات قانونية واضحة وملزمة لتمويل التزامات السياسة التي تعهدت بها الحكومات. فدستور البرازيل، على سبيل المثال، ينص على أن «يلتزم الاتحاد سنويا بما لا يقل عن ١٨٪ من الإيرادات الضريبية، والولايات والمناطق والعاصمة الاتحادية، والمقاطعات بما لا يقل عن ٢٥٪ من عائدات

دراسة حالة

التمويل المحلي: كمبوديا

عضو الحملة العالمية للتعليم للجميع: شراكة التعليم للمنظمات غير الحكومية *(NEP)*

منذ عام ٢٠٠٠ خاضت كمبوديا رحلة نحو بناء نظام تعليم عام أكثر قوة وشامل وذا جودة عالية. وكانت هذه الرحلة بطيئة وشهدت العديد من التحديات التي لا تزال قائمة، أبرزها ارتفاع مستويات الفقر، وتزايد مطالب السكان الذين غالبيتهم من الشباب وهجر الجهات المانحة الرئيسية للقطاع. وفي عام ٢٠٠٠، استثمرت الحكومة ١٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، و٧٪ فقط من الميزانية الوطنية الشاملة في التعليم، وبحلول عام ٢٠١٢، زادت ميزانية التعليم إلى ١٣,١ ٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي، أي ما يعادل ٢,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وميزانية ٢٠١٥ هي ١٨ ٪ من الإنفاق الحكومي. في حين لا تزال هذه مستويات منخفضة نسبيا ولا تزال الدولة بعيدة عن تحقيق التعليم للجميع، فقد رافق الزيادات في الميزانية بإنفاق ومخصصات استراتيجية، الأمر الذي أدى إلى نتائج إيجابية في نواحي كثيرة من قطاع التعليم.

ووفقا للشراكة العالمية للتعليم، تعد كمبوديا هي واحدة من الدول الشريكة الأكثر فعالية من حيث الإنفاق بحكمة، بحيث يتمكن الطلاب من إنهاء المرحلة الابتدائية. فعلى سبيل المثال، استثمرت الحكومة المزيد من المال في تدريب المعلمين، واليوم، انهى عدد متزايد من المدرسين التعليم الثانوي وباتوا مؤهلين للتدريس، كما تم تخصيص الموارد، بما يتمشى مع بعض اعتبارات الإنصاف، حيث تم تخصيص الموارد المالية لضمان توفير الكتب المدرسية المجانية لجميع طلاب المدارس الابتدائية، وتغطية تكاليف التشغيل للمدارس في المناطق المحرومة. وعلاوة على ذلك، خصص الاستثمار الحكومي لدعم للفتيات، والذي يعتمد على الحضور المنتظم والتقدم، مما ساعد في تحسين انتقال الفتيات من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية. ومنذ عام ٢٠٠٠، تراجع عدد الأطفال ممن هم خارج المدارس في كمبوديا ال أقل من ٢٥٠٠٠٠، كما وتلتحق الفتيات بالمدارس الابتدائية بنفس معدلات الفتيان.

وفي السنوات الأخيرة، زادت الحكومة أيضا من المخصصات لتحسين أوضاع المعلمين، وذلك بمشاركة عضو الحملة العالمية للتعليم للجميع، شراكة التعليم للمنظمات غير الحكومية (NEP) فحتى وقت قريب كان متوسط رواتب المعلمين يصل الى أقل من ٨٠ دولار شهريا، مع مخالفات متكررة وتأخير في الدفع للهيئات التدريسية ولفترات طويلة، حيث لجأ الكثيرون إلى تكبيد الطلاب رسوم مواد التعلم، أو حتى حجب معلومات المناهج، لتقديمها خلال الدروس الخصوصية بعد المدرسة، مما شكل عبئا ثقيلا على الأسر الفقيرة، وتسرب المزيد من الأطفال وزيادة عدم المساواة بين الأسر ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط. وفي ضوء ذلك، أجرى الـ NEP مسوحا أسرية للرصد على مستوى المدرسة وبالتشاور مع المعلمين، وقدم مقترحات للحكومة بشأن تحسين شريط توظيف المعلمين والرعاية الاجتماعية، وتعزيز الإدارة المالية، لتحسين جودة التعليم. وتبنت وزارة التعليم توصيات الـ NEP معلنة في عام ٢٠١٣ عن زيادة كبيرة في رواتب المعلمين، وإدخال نظام جديد لتنظيم المدفوعات ومنع الاقتطاعات غير رسمية من الراتب.

وعموما، كان للجهود الحكومية تأثير إيجابي على نوعية التعليم، فمن المتوقع أن تصل معدلات محو الأمية في أوساط الشباب، والتي كانت في ٨٣ ٪ في بداية القرن إلى ٩١ ٪ في عام ٢٠١٥. ويبين البرنامج الحكومي لتقييم التعلم أن عدد الطلاب القادرين على القراءة مع الفهم زاد خلال السنوات القليلة الماضية، وفي أن حين كمبوديا ما زالت بعيدة عن تحقيق هدف التعليم للجميع، إلا أنها تلتزم بالاستثمار في التعليم النوعي والعادل، كما شهدنا تعهدها في مؤتمر التجديد للشراكة العالمية للتعليم في تموز/يونيو ٢٠١٤ بزيادة الإنفاق على التعليم إلى أكثر من ٢٠ ٪ من الميزانية الوطنية بحلول عام ٢٠١٨، وبانفاق استراتيجي لدعم المدارس في المناطق النائية وتدريب المزيد من المعلمين، وبرامج الموارد لدمج الأطفال ذوي الاعاقة في المدارس.

الموارد

١. اليونسكو (٢٠١٥) تقرير الرصد العالمي ٢٠١٥: التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥، الإنجازات والتحديات
٢. **http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001176/117632E.pdf**
٣. **http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002297/229713e.pdf**
٤. الشراكة العالمية للتعليم (٢٠١٤) تقرير التعهد النهائي، المؤتمر الثاني لتجديد التبرعات
٥. الشراكة العالمية للتعليم (٢٠١٤) التعليم الأساسي في خطر: نتائج تقرير التعلم

الضرائب، بما في ذلك الإيرادات الناتجة من النقل، لصيانة وتطوير التعليم». وفي عام ٢٠٠٢، قامت اندونيسيا بتعديل دستورها بحيث يتم تخصيص ٢٠٪ على الأقل من الميزانية الوطنية للتعليم. وينص دستور عام ٢٠٠٨ في الإكوادور أن الإنفاق العام على التعليم يجب أن يكون ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتلزم تشريعات الحق في التعليم حكومات الأرجنتين والمكسيك على استثمار ٦٪ و٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي على التعليم. وينص دستور إثيوبيا أن «على الدولة تخصيص الموارد المتزايدة لتوفير خدمات الصحة العامة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى».[١٨] وبالمثل، فإن دساتير الفلبين وفيتنام تنص على وجوب أن تعطي الدولة الأولوية للاستثمار في التعليم.[١٩] وفي حين ترقى الحكومات في جميع الحالات إلى مستوى هذه الالتزامات، الا أنها تظل هامة في دفع العمل الحكومي وتوفير وسيلة للضغط بيد المواطنين لمساءلة السلطات.

فضلا عن التركيز على نطاق وحصة الموارد المخصصة للتعليم، فعلى الحكومات أن تركز على تحسين حساسيتها – لقضايا مثل الإنصاف والجودة – والتدقيق على استخدام هذه الأموال. وتناقش هذه الجوانب بمزيد من التفصيل كجزء من الدروس بشأن الجودة والمساواة أدناه.

الدرس ٢: الأنظمة العامة والادارة القوية

تُعتبر الدول الفعالة والملتزمة ونظم التعليم التي تعمل بشكل جيد ضرورية لجعل اجندة التعليم لما بعد ٢٠١٥ حقيقة واقعة.

مسؤولية الدول

بموجب قانون حقوق الإنسان، تتولى الدولة مسؤولية ضمان توفير التعليم، فضلا عن وضع وتطبيق الإطار التنظيمي اللازم لعمل لاعبين آخرين في قطاع التعليم. وينص القانون الدولي أيضا وبوضوح أنه وكحق أساسي من حقوق الإنسان، يجب أن يكون التعليم مجانيا. والتعليم، علاوة على ذلك، معترف به وعلى نطاق واسع باعتباره منفعة عامة، مما يسهم أيضا في دعم قضية تمويل الدولة له كخدمة.

ومع ذلك، شهدت الفترة منذ انعقاد المنتدى العالمي للتعليم داكار وقمة الأهداف الإنمائية للألفية ارتفاعا في معدلات الالتحاق بالمدارس الخاصة لغايات وبهدف الربح، وتزايد نفوذ الشركات في صنع السياسات في قطاع التعليم. وغالبا ما يبرر ذلك بالمزاعم بأن المدارس الخاصة توفر أفضل نوعية من التعليم – رغم أن الأدلة أظهرت أنه بالنظر إلى الظروف نفسها، لم يكن ذلك صحيحا، فهناك، ومع ذلك، أدلة قوية على أن زيادة خصخصة قطاع التعليم أدت الى زيادة عدم المساواة في ومن خلال التعليم.[٢٠]

وفي هذا السياق، تتحمل الدول مسؤولية واضحة بأن تبقى الجهة الفاعلة الرئيسية في قطاع التعليم، وتركز على ضمان مجانية التعليم النوعي من مرحلة الطفولة المبكرة إلى ما لا يقل عن إتمام المرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم الأساسي للبالغين. ولا ينبغي أن تستخدم أموال الحكومة لدعم مقدمي التعليم بهدف الربح، ويجب التأكد من أن الجهات الخاصة منظمة تنظيما جيدا، وخاضعة للمساءلة. وهؤلاء من الذين يدافعون عن زيادة خصخصة التعليم في كثير من الأحيان يشيرون الى ضعف القطاع العام كمبرر لتوسيع دور القطاع الخاص؛ وفي حين أنها لا تنكر أن هناك وفي كثير من الأحيان ضعف لدى القطاع العام، تؤكد الحملة العالمية للتعليم أن الاستجابة المشروعة لهذا الأمر ليست من خلال الخصخصة، ولكن من خلال تعزيز القطاع العام والإصلاح وذلك تمشيا مع العناصر الأخرى المذكورة في هذا الفصل.

نصوص دستورية وتشريعات وسياسات وأطر تنفيذ قوية

الحق في التعليم جزء لا يتجزأ من القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب أن يترجم ذلك من خلال التشريعات والأحكام المحلية، ولطالما كانت المطالبة بهذه التشريعات والأحكام ضمن بؤر التركيز للحملة الانتخابية وللتحالفات الأعضاء في الحملة العالمية للتعليم. فعلى سبيل المثال، ركز التحالف الباكستاني للتعليم للجميع والتحالف الكيني للتعليم للجميع Yetu Elimu في حملتهما على الحق في التعليم ضمن أحكام الدساتير والأطر التشريعية، وحيثما توفرت هذه الأحكام، فإنها تمنح المجتمع المدني صلاحية مساءلة الحكومات بشأن الوفاء بالتزاماتها – فعلى سبيل المثال قام التحالف الوطني للتعليم في الهند بمقاضاة الحكومة حسب قانون المصلحة العامة هناك.

وإضافة الى تكريس الحق في التعليم ضمن الأطر الدستورية والتشريعية الوطنية، على الدول وضع سياسات تعليمية شاملة وشمولية، تتضمن معايير واضحة للمؤسسات التعليمية ومؤهلات المعلمين، ووضع خطط قوية وواقعية التنفيذ، وأن تتم عملية وضع السياسات من خلال عملية تشاورية وديمقراطية (انظر أيضا أدناه بشأن مشاركة المجتمع المدني). وعلاوة على ذلك، فإنه لا يكفي إدخال تشريعات ووضع السياسات وحسب: فإذا لم يكن المسؤولين الحكوميين والمواطنين على بينة بشأن واجبات وحقوق كل منهما ، فلن تتم عملية المتابعة والتنفيذ. وكما لاحظ أعضاء الحملة العالمية للتعليم في كمبوديا عام ٢٠٠٧، فإن ربع الآباء يجهلون سياسة الحكومة بخصوص التعليم المجاني، مما يقوض بشدة فهمهم لحقوق أطفالهم وحصولهم على التعليم.[٢١]

«تؤيد الحملة الوطنية من أجل الحق في التعليم ... هذا الاقتراح ... الموافقة على تخصيص ١٠٠٪ من عائدات النفط للتعليم العام. وليست هذه هي الطريقة الوحيدة لتمويل الخطة الوطنية للتعليم، لكنها واحدة الواعدة من بين غيرها من الطرق، وتعد أيضا استثمارا استراتيجيا، حيث أن التكريس الكامل لهذه الأموال للحق في التعليم، هو، من دون شك، واحد من أكثر الطرق ديمومة من حيث التعويض عن الاستخراج المكلف للنفط».

الحملة الوطنية من أجل الحق في التعليم، البرازيل، ٢٠١٢

نظم قوية للتسليم تابعة للدول

بمجرد صياغة التشريعات والسياسات، يتحتم تنفيذها. حيث يجب دعم الأحكام الدستورية والتشريعات وأطر التنفيذ بآليات التنفيذ المناسبة والمخطط لها جيدا، ووضع آليات واضحة للمساءلة والموارد الكافية لذلك، وهذا يتطلب من الحكومات إضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط الشامل ووضع نظم الرصد والتدقيق داخل الحكومة، ضمان توفير العدد الكافي من الموظفين ونظم الدعم لضمان تزويد مديري التعليم بالأدوات التي يحتاجونها، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتنمية قدرات الموظفين وبناء قدراتهم؛ وتطوير وتنسيق خطوط واضحة للسلطة وتحديد المسؤوليات، وأن تكون نظم وقرارات التعليم حرة بعيدا السياسات الحزبية أو النفوذ الشخصي غير المبرر، بما في ذلك التعيين والنقل والترقيات على أساس الجدارة. وعلاوة على ذلك، على البلدان وضع خطط للطوارئ واضحة لحالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة.

الأنظمة العامة: هايتي

عضو الحملة العالمية للتعليم للجميع: التجمع للتعليم للجميع/(REPT)

أظهرت هايتي بعض التقدم فيما يتعلق بالتحاق المزيد من الأطفال بالتعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي منذ عام ٢٠٠٠. ففي عام ٢٠٠٢، تساوت معدلات التحاق الفتيات مع نظيرتها من معدلات التحاق كما تمكنت من الحفاظ على هذا الاتجاه الإيجابي للعقد المقبل. ومع ذلك، ووفقا للبنك الدولي، كانت معدلات الالتحاق في البلاد في ٢١٠٢ ضمن أدنى المعدلات في العالم، ولا سيما في المرحلة الثانوية. وعلاوة على ذلك، يشكل غياب المعلومات والبيانات الواضحة حول قطاع التعليم – منذ عام ٢٠٠٢، وحتى يومنا هذا – تحديا لتحديد الاتجاهات والتحولات.

وفي حين تغيب بعض البيانات، إلا أنه من الواضح أن جهود الحكومة ظلت ضعيفة في مجال التعليم، وقد تؤثر على أشد الناس فقرا في البلاد. وعلى الرغم من العبء الواضح للمسؤولية على عاتق الدولة، بموجب قانون حقوق الإنسان، وتوفير التعليم المجاني للمواطنين، إلا أن ٩٢ ٪ من المدارس الابتدائية في هايتي يديرها من قبل القطاع الخاص، وهذا يعني تسرب الأطفال الفقراء من المدرسة لأن الأسر غير قادرة على دفع الرسوم والتكاليف غير المباشرة الأخرى لتعليم أبنائهم. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تكون البنية التحتية للمدارس غير كافية – ويعزى ذلك في جزء منه، لنتائج الزلزال المدمر الذي دمر ٨٠ ٪ من المدارس عام ٢٠١٠ – وتقع معظم المدارس في المناطق الحضرية، مما يعني ترك المزيد من الشباب في المناطق الريفية والمناطق المحرومة دون الحصول على التعليم. وهذه الاتجاهات تساهم في الانقسامات المناطقية بين غنية / الفقيرة وريفية / حضرية ضمن سياق أوسع من عدم المساواة العميقة والمتنامية. ويتعمق التفاوت بشكل خاص في قضية إتمام التعليم الابتدائي منذ عام ٢٠٠٠، حيث يكون أفقر الأولاد أقل عرضة لإتمام المرحلة الابتدائية، كما أن جودة التعليم هي أيضا سيئة للغاية، كما يتضح من المؤشرات المختلفة: يفتقر ٨٥ ٪ من المعلمين المؤهلات، وكانت نتائج الامتحانات للعام ٢٠١٤ ضعيفة جدا، كما انخفضت نسب محو الأمية للشباب بنسبة ١٠ نقاط مئوية خلال فترة التعليم للجميع/EFA من ٨٢ ٪ خلال ١٩٩٥-٢٠٠٤ إلى ٧٢ ٪ في ٢٠٠٥-٢٠١٢ – على الرغم من أن من المتوقع أن تعود لتصل إلى ٨٢ ٪ عام ٢٠١٥.

وفي عام ٢٠١١، وضعت حكومة هايتي برنامج لتعليم المدرسي العالمي والمجاني والإلزامي ا(PSUGO) لزيادة فرص الحصول على التعليم من خلال قسائم لحضور المدارس الخاصة. وقد تعرض هذا البرنامج للإنتقاد بقوة، من قبل التجمع للتعليم للجميع/(REPT) الذي تناضل من أجل تحسين التعليم العام والحد من وتنظيم رسوم المدارس، ورصد الالتزامات الحكومية. وفي مواجهة هذه الانتقادات – المتعلقة بسوء الإدارة، وحالات الغش، والنتائج الوخيمة – تعيد الحكومة النظر في نهجها هذا.

يشكل انعدام الحكم الملائم والكافي ونظام التعليم العام القوي في هايتي تحديات كبيرة للتخطيط وإدخال تحسينات في قطاع التعليم الفعال. فهياكل صنع السياسات والتخطيط الحالية لا تأخذ في الاعتبار سوى القليل من الاهتمامات المحلية وأصوات المواطنين، وغالبا ما تعاني من المحسوبية السياسية، في حين يعاني القطاع العام من سوء التمويل. ويعد وجود النظام العام القوي وآليات رصد وتقييم التقدم المحرز في التعليم، أمر بالغ الأهمية لتحليل وفهم الثغرات والاتجاهات، مثل عدم قدرة الأولاد الفقراء على إكمال الدراسة الابتدائية أو أسباب وراء المعدلات الفقيرة لمحو الأمية. فلا بد من وضع خطط واستراتيجيات قطاعية سليمة وسريعة الاستجابة التي يمكنها التصدي بفعالية للتحديات الحالية مثل عدم المساواة. وعلاوة على ذلك، يمكن تحسين جهود الحكومة في قطاع التعليم من خلال إشراك المعلمين وجمعيات الآباء ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، مثل REPTفي عمليات صنع القرار. وهذا سيوفر فهما أعمق لخصوصيات الاحتياجات والظروف المحلية، وتحسين آليات صنع القرار وتقوية أنظمة حكم وإدارة التعليم في البلاد.

الموارد

١. **www.worldbank.org/en/news/feature/2012/11/21/haiti-education-strategy**
٢. اليونسكو (٢٠١٥) تقرير الرصد العالمي ٢٠١٥: التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥، الإنجازات والتحديات
٣. **www.usip.org/sites/default/files/sr245.pdf**
٤. الحملة العالمية للتعليم وآخرون (٢٠١٥ – يصدر قريبا) تقرير عن المدارس الخاصة منخفضة التكلفة

ويجب أن لا تتسامح أنظمة الدولة القوية مطلقا مع الفساد؛ فالكثير من انشطة المجتمع المدني تركزت على منع وفضح الفساد والذي يستنزف الفعالية والموارد، ويمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا رئيسيا في كشف الفساد: ففي ملاوي، على سبيل المثال، قام التحالف المجتمع المدني للتعليم بتتبع ميزانية عام ٢٠١٣ والتي كشفت عن تناقضات في الإنفاق العام على مستوى المنطقة ترتبط ببناء الفصول الدراسية وتسليم الكتب المدرسية الجديدة، وقام بالضغط على الحكومة، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية.

«لا تزال عملية وضع الميزانية وتنفيذها ضمن مسؤليات الخبراء في مختلف القطاعات. وهذا التعتيم على الميزانية، وسوء توزيعها يزيد من صعوبة تتبعها بالنسبة للمبتدئين. فالإشراف من قبل المواطن محدود جدا، بما في ذلك البرلمانيون الذين يحق لهم التصويت على قانون المالية، لأنها غالبيتهم من غير المتعلمين. فرقابة المواطنين تتطلب حق كل شخص في الوصول إلى المعلومات ليكون قادرا على تتبعها الموضوعي».

تحالف منظمات المجتمع المدني للتعليم للجميع (COSC-EPT)، مالي، ٢٠١٠

الشفافية

تعد الشفافية ضرورية لضمان الإدارة الفعالة: وهي تعدج متطلبا مسبقا للمساءلة والمشاركة الواعية، ويجب ضمان توفير الشفافية من خلال العملية وطرق العمل، وكذلك من حيث تفاصيل التنفيذ. وهذا يعني أن تتيح الدول وضمن المجال العام جميع البيانات ذات الصلة، وبطريقة سهلة المنال ولجميع المواطنين، وبلغات مفهومة، ضمان أن تكون عملية صنع السياسات – العمليات التي يتم من خلالها التوصل إلى القرارات – في حد ذاتها شفافة ويمكن الوصول إليها، هذا يرتبط بالقضية الحاسمة لمشاركة المجتمع المدني (انظر أدناه).

آليات واضحة للإنصاف والتقاضي

إدراكا لكون التعليم حق من حقوق الإنسان، وان ذلك ينطوي على وضع آليات واضحة للإنصاف في الحالات التي يتم فيها انتهاك هذا الحق، بما في – ولكن لا يقتصر على- المحاكم، ويمكن للعمليات الإدارية داخل إدارات التعليم أو الهيئات الشبه قضائية مثل دواوين المظالم بشأن حقوق الطفل أن تلعب دورا هاما في هذا الصدد.[٢٢] ويجب حماية ممن هم داخل النظام – الطلاب والآباء والمعلمين أو المسؤولين – عند تقديم الشكاوى، وبسهولة حتى لأولئك الذين لا يحظون بالتمويل أو الذين لا يعرفون القراءة والكتابة.

الدرس ٣: تركيز واضح للدولة على الجودة

تعد جودة التعليم أحد الأهداف الستة للتعليم للجميع – والتي طالما أهملت نسبيا، ومع ذلك، فإن ضمان الجودة وعلى نطاق أوسع، يعد أمرا أساسيا لفكرة التعليم في حد ذاته. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن التعليم يجب أن يكون «موجها لتحقيق التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية» كما وتحدث إطار عمل داكار حول وضع اجندة تعليمية «موجهة لتحقيق مواهب وإمكانات كل فرد وتطوير شخصيات المتعلمين لكي يتمكنوا من تحويل حياتهم وتطوير مجتمعاتهم»، أي أن التعليم للجميع لا يعني «التلقين للجميع» بل على حد تعبير تقرير روبرت ديلور من اليونسكو – ضمان أن الجميع «التعلم لتكون، للمعرفة، للعمل والعيش معا» وقد يتناقض هذا الأمر في بعض الأحيان مع التصور القائم على الغرض من التعليم من حيث إعداد المتعلمين للعمل أو المشاركة في السوق – فمن الضروري تذكر التأييد العالمي لهذا الفهم الأوسع لجودة التعليم.

الاستثمار في الجودة، وفي الوصول

ثمة درس أساسي برز خلال السنوات الـ١٥ الماضية يفيد بأن الاندفاع لإلحاق جميع الأطفال بالمدرسة سيفشل في تحقيق الهدف الأوسع – التعليم الحقيقي للجميع – إذا كان على حساب جودة التعليم. فقد اتخذت العديد من الدول خطوات مهمة لتوسيع نطاق الوصول – بما في ذلك إلغاء رسوم – ولكن دون أن تضع في آليات تمويل بديلة. ففي أوغندا، على سبيل المثال، أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، لكنه أدى أيضا إلى ارتفاع معدلات الطلبة الى المعلمين، والى فصول دراسية مكتظة، وانخفاض معدلات النجاح في الامتحانات المدرسية النهائية وخاصة بين الطلاب الملتحقين حديثا.[٢٣] فالجودة لا تترافق مع الوصول، ولن تنجح فيما إذا تمددت الأموال لاستيعاب أكبر للوصول: على الحكومات أن تستهدف وعلى وجه التحديد الجودة من خلال سياساتها التمويلية، وفي سياق القلق الكبير حول جودة التعليم ونتائج التعلم، فمن المهم أن ندرك أن المدخلات التعليمية ضرورية لضمان العمليات التعليمية والنتائج – وأن هذا يتطلب التمويلات الكافية، والاستراتيجيات التالية تؤكد على المدخلات والعمليات المطلوبة للجودة والتي يجب على الحكومات البناء عليها ضمن خطط التمويل.

«إرسال الطفل إلى المدرسة لا يضمن انه أو انها سيتقن القراءة والكتابة ... وأظهرت [بياناتنا] أن ١٩ ٪ فقط ممن أكملوا المدرسة الابتدائية يعرفون القراءة والكتابة و٢٣٪ فقط من أولئك الذين أكملوا الدراسة الثانوية يعرفون القراءة والكتابة ... فما تتم معالجة نوعية التعليم وعلى وجه السرعة وبقوة، فستتعمق الأزمة، حيث ستعاني كل فئة عمرية جديدة من نفس المصير».

شبكة مناصرة التعليم للجميع بابوا غينيا الجديدة (PEAN)، ٢٠٠٧
مسح خبرة التعليم – ملخص تقرير رصد مساعدات التعليم PNG رابطة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار/ ASPBAE

الجودة تعتمد على المعلمين

تعتمد جودة نظام التعليم في أي بلد على مدى التزام البلاد بضمان تدريب معلميها وتأهيلهم وجماسهم ودافعيتهم، وقد أثبتت دراسات متعددة ونظريات وأبحاث أن المعلمين – ومستوى المعرفة لدى المعلمين عن موضوعهم – تعد العامل الأكثر أهمية في نتائج نوعية التعليم والتعلم.[٢٤] ولكن هناك الكثير من العناصر لضمان توافر قوة عاملة فعالة من المعلمين، حيث لا يمكن تجاهل أيا منها:

- **العدد الكافي من المعلمين:** وفقا لتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، فبين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٢، انخفضت نسب عدد التلاميذ / المعلمين في المرحلة الأساسية في ١٢١ بلدا من أصل ١٤٦ بلدا مع توفر البيانات. وعكس هذا التوجه، يتطلب الاستثمار والتخطيط القوي. ففي حين أن العديد من البلدان تبذل جهودا محمودة لتوظيف أعدادا كافية من المعلمين، إلا أن هناك الكثير مما يتعين القيام به. فالنيجر، على سبيل المثال، قامت بتوسيع القوى العاملة من المعلمين بنسبة ١٢٪ سنويا – ولكن سيكون هناك حاجة لتوسيع ذلك ايضا

الجودة: السنغال

عضو الحملة العالمية للتعليم للجميع: تآزر منظمات الدفاع عن التعليم العام للجميع (*COSYDEP*)

منذ عام ٢٠٠٠، حققت السنغال تقدما كبيرا في مجال التعليم، بدعم من زيادة كبيرة في التمويل الحكومي للقطاع، أي ما يعادل حاليا أكثر من ٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فقد تمكن ما يزيد قليلا على ٥٠ ٪ من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية من الحصول على التعليم في عام ١٩٩٩؛ وقد زاد هذا المعدل إلى ما يقرب من ٨٠ ٪، وزادت معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الثانوي الى أكثر من الضعف بحلول عام ٢١٠٢. وينص الدستور الوطني على توسيع ليشمل التعليم المجاني والإلزامي على المستوى الثانوي، وتشمل الاستراتيجيات الوطنية لحماية الطفل والتنمية الاجتماعية التدابير والحوافز للالتحاق واستبقاء الأطفال في المدرسة، بالاضافة الى السياسات التي تستهدف الفتيات لزيادة المساواة الجندرية.

ويتمثل التحدي الرئيسي، مع ذلك، في ضمان جودة التعليم، ونقص المعلمين المؤهلين، والاستخدام المتكرر للمعلمين المتطوعين، مما ساهم في نوعية محدودة من التعليم. فقد أدت سياسات التكيف الهيكلي في التسعينيات بقيادة المؤسسات المالية الدولية الى الحد من عملية توظيف المعلمين: فقد تم تقليص مدة دورات تدريب المعلمين، مما يؤدي إلى ضعف جودة التعليم. وخلال هذه الفترة كان رد فعل الحكومة السنغالية إزاء النقص في اعداد المعلمين من خلال تقديم بديل – وأسرع – لعملية توظيف المعلمين، أسماه «نظام المحاصصة الآمنة»، حيث تتجاوز عمليات التوظيف الإجراءات الرسمية، والتي تقوم على المنافسة والجدارة، وتعيين موظفين دون خلفيات مهنية، ويعد هذا النظام سياسيا للغاية، حيث تقدم الوظائف كخدمات سياسية، تتجاهل الحاجة إلى عملية نزيهة وشفافة، وتتجاوز المتقدمين المؤهلين. ومع الاعتراف التام بالحاجة إلى المزيد من المعلمين، فقد عارض المجتمع المدني السنغالي وبشدة نظام المحاصصة لأنه يعمق المشكلة بدلا من معالجتها، وقد وصفه الأمين العام لنقابة المعلمين السنغاليين/SYPROS مريمي ساخو دانوسوخو بكونه «الجرح الذي دام ١٠ أعوام في جسم نظام التعليم» وقد تعاون عضو تحالف الحملة العالمية للتعليم في السنغال، COSYDEP، مع النقابات وشبكات المجتمع المدني الأخرى لإطلاق حملة مكثفة لإنهاء آلية التوظيف الضارة هذه، فمن خلال نشر المعلومات من خلال المدارس والمجتمعات المحلية، طالب COSYDEP بتوفير التعليم النوعي – وبمعلمين مدربين تدريبا عالي الجودة – وجعلها قضية شعبية واستخدم الأبحاث لإنتاج البيانات التي تم طرحها أمام وزارة التعليم ورئيس جمهورية السنغال.

وفي عام ٢٠١٠، أعلن وزير التعليم كاليدو ديالو القضاء على نظام المحاصصة الآمنة ويرجع ذلك جزئيا إلى الضغط الشعبي الكبير. وبعد ثلاث سنوات، وضعت الحكومة منهجية لعشرة سنوات للقطاع العام لتحسين جودة لتعليم والتعلم كأولويات رئيسية، وأدى ذلك الى بعض التحسينات، لكن الطريق ما زال طويلا، حيث تسعى المشاريع الحكومية الى تمكين ما يقرب من ثلاثة أرباع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ من القراءة والكتابة بحلول عام ٢٠١٥، مقارنة مع أقل من النصف في الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٠. وقد انخفض عدد الطلاب المعيدين في المدارس الابتدائية أيضا بشكل كبير منذ عام ١٩٩٩، وهو مؤشر على تعلم أعدادا متزايدة من الشبان أثناء وجودهم في المدرسة، والوضع جيد في هذا البلد من حيث توظيف المعلمين وبنسبة التلاميذ إلى المعلمين والتي تعد من بين أدنى المعدلات في أفريقيا /جنوب الصحراء الكبرى، أي ٣٢: ١ عام ٢٠١٢.

ومع ذلك، لا تعني معالجة مسألة التوظيف عدم وجود المزيد من التحديات، فغياب المعلمين يظل مصدر قلق كبير، وتدريب ودعم المعلمين، لا يزال بحاجة إلى تحسين كبير. وحيث يجري وضع اللمسات الأخيرة على الأطر العالمية المقبلة للتعليم، فإن واحدة من الأولويات الرئيسية لـ COSYDEP هو دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات لمواصلة التصدي لقضايا الجودة والمعلمين والتي تعتبرها أسوأ مشاكل قطاع التعليم. ويهدف التحالف للضغط من أجل تدريب المعلمين والرصد ومراقبة التنفيذ، بحيث تستمر السنغال في تحسين التعليم فيما بعد ٢٠١٥.

الموارد

١. اليونسكو (٢٠١٥) تقرير الرصد العالمي ٢٠١٥: التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥، الإنجازات والتحديات

٢. وزارة العمل الأمريكية /٢٠١٣ **www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/senegal.htm**

٣. الحملة العالمية للتعليم (٢٠١٢) سد الفجوة في تدريب المعلمين

بنسبة ١٥٪ على مدى السنوات الأربع الماضية لملء الفجوة في توفير المعلمين بحلول عام ٢٠١٥.[٢٥]

- **معلمين مدربين ومؤهلين:** يجب أن يتلقى جميع الطلاب تعليمهم من قبل معلمين مؤهلين مهنيا ومدربين. ومرة أخرى، فإن التوجه يتحرك في الاتجاه الخاطئ: فقد انخفضت نسب المعلمين المدربين الى عدد التلاميذ في ٤٤ بلدا من أصل ٥٠ بلدا مع توفر البيانات، كما ترافق التوسع في التعليم في كثير من الأحيان مع تراجع مهنية التعليم – سواء كوسيلة لتوفير التكاليف، أو كاستراتيجية مقصودة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون التدريب ذا صلة – يغطي المعرفة وأساليب التدريس وإدارة الفصول الدراسية – وذا نوعية جيدة. ففي عام ٢٠١٥ ، استطاع ١٤٪ فقط من المعلمين الجدد اجتياز الاختبار الوطني لإختيار المعلمين المؤهلين في الهند، كشرط أساسي للدخول في مهنة التعليم: وحتى ذلك، أعتبر إنجازا قياسيا. وتخطط الحكومة فرض التدريب ما قبل الخدمة وأثناء الخدمة والتعلم من الأقران.[٢٦]
- **ظروف العمل الجيدة:** تعد ظروف العمل بالنسبة للمعلمين أمرا أساسيا لجذب المعلمين لمهنة التدريس، ويتضمن ذلك الرواتب والاجور الكافية وفي الوقت المناسب، وتوفير فرص النمو المهني، وأعباء العمل المعقولة، وسلامة المعلمين.
- **التنوع والمساواة في التوظيف والتوزيع:** بعض الدول تعاني من فوارق هائلة في نسب التلاميذ إلى المعلمين في المناطق الريفية والحضرية – مما أدى إلى نتائج أكثر فقرا في المناطق المحرومة. وعلاوة على ذلك، فغالبا ما يتم توزيع المعلمين الأقل تدريبا وإعدادا في المناطق الأقل حظا. ولمواجهة تحدي ما بعد ٢٠١٥، يتطلب ذلك عكس هذه الاتجاهات، فضلا عن ضمان توفير عدد أكبر من المعلمات، ومن ذوي الاعاقة والمعلمين المنحدرين من مجتمعات الأقليات.

جودة المناهج ومواد التعليم والتعلم

هناك أدلة دامغة انبثقت من السنوات الـ١٥ الماضية تثبت أن التعليم يجب أن يكون ذا صلة، ويراعي السن المناسبة وتشاركي ومرن وشامل ووقائي وقائم على حقوق الانسان لكي يمكن توقع التعليم النوعي وجودة نتائج التعلم،[٢٧] ويشمل هذا توفير الكتب المدرسية ذات جودة الكافية وفي الوقت المناسب – والتي يجب أن تكون ذات صلة – فضلا عن بقية مواد التعليم والتعلم. ومع ذلك، وفي الكاميرون، بلغ متوسط عدد الكتب لتلاميذ المدارس الابتدائية كتاب واحد فقط لكل ١٤ تلميذا.[٢٨] كما ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقدم مساهمة مهمة، ولكن في سياقات عديدة أقل فعالية من الكتب المطبوعة من حيث التكلفة. والمنهاج القوي يعد أمرا اساسيا- حيث يجب أن يكون شاملا وذا الصلة، كما يجب تعزيز المهارات الأساسية مثل القراءة والكتابة والحساب، وكذلك المهارات الواسعة المطلوبة للقرن ٢١ – وتحقيق اجندة الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة، والتي يجب أن تشمل، التعليم من أجل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمواطنة العالمية، والمساواة الجندرية؛ والترويج لثقافة السلام واللاعنف؛ والتربية على الحقوق الجنسية والصحة الإنجابية والتعليم الجنسي الشامل؛ والتقدير للتنوع الثقافي.

التقييم البنائي المناسب

يجب في المقابل أن تنعكس هذه المجموعة الواسعة من المهارات والكفاءات في أنظمة التقييم. ويجب أن تمكن إجراءات التقييم المعلمين بمعلومات عن مستويات التعلم الحالية للطلاب، وتحديد مواطن الضعف وتوفير أسس للتدخلات لدعم المتعلمين. وعمليات تقييم التعلم التي تركز فقط على مجموعة فرعية صغيرة من التعليم (مثل القراءة والكتابة والحساب) لا تحقق الانصاف بشأن الحد الأقصى من التعلم للأطفال، ووتحمل في طياتها خطر تحويل تركيز المعلم بعيدا عن الأهداف العريضة للتعليم. فالاختبار الموحد نادرا ما يحقق هذه الوظيفة التشخيصية – أي تبيان المجالات التي يحتاج فيها المتعلمين للدعم – ويمكن أن تكون ذات سمة تمييزية عالية بشأن المتعلمين من ذوي الإعاقة أو الاحتياجات المتنوعة. حيث يصبح الاختبار «عالي المخاطر»، ويستخدم كأساس لتخصيص الموارد – أو حتى أجور المعلمين – ليكون تمييزيا، ويدفع بإتجاه عدم العدالة في النظام، وتشويه الممارسة التربوية من خلال تشجيع «التدريس من أجل الاختبار» فالتقييم جزء حاسم من التعليم النوعي، ولكن يجب تطويره في ضوء الجودة، وليس المعلومات الكمية القابلة للمقارنة بسهولة.

بيئات تعليمية آمنة، ومأمونة وشاملة

يجب أن تكون الإستعدادات التعليمية ذات جودة عالية، وصديقة للطفل وآمنة وتعزز من احتياجات التعلم المتنوعة لجميع المتعلمين. وهذا يجب أن يشمل البنية التحتية الأساسية، الخالية من الهجوم، والتي تعزز الاندماج والتنوع، بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقات المختلفة.

الدرس ٤: التشجيع المنتظم على الإنصاف والإدماج

الدروس الهامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ هو أن استهداف شمولية التعليم دون العمل وعلى وجه التحديد لتعزيز المساواة يمكن في الواقع أن يجعل التعليم غير منصف بصورة أكبر. وهذه ليست مفارقة كما تبدو: فالمتعلمين الأكثر حرمانا (أو المتعلمين المحتملين) هم الذين يواجهون الحواجز – التهميش والتمييز الضمني أو الصريح، والحواجز القانونية والعملية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وحيث يغيب العمل المباشر لمعالجة هذه الحواجز، وصلت جهود توسيع نطاق التعليم لأولئك الذين كانوا أقل حرمانا، وبالتالي تعميق حرمان للفئات الأكثر تهميشا.

«هناك ميل لإخفاء وإنكار العنصرية والتمييز على أساس الجندر وأشكال متعددة من التمييز، فضلا عن آثاره، الأمر الذي يعزز عدم المساواة وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. بالنسبة حملة أمريكا اللاتينية من أجل الحق في التعليم CLADE/، فإن الوسيلة الأساسية للتغلب على التمييز هي في فضحه».

حملة أمريكا اللاتينية من أجل الحق في التعليم CLADE/ ٢٠١٣
التمييز في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: دراسة من وجهة نظر المجتمع والتعليم في المدارس في البرازيل وبيرو وكولومبيا، حملة أمريكا اللاتينية من أجل الحق في التعليم (٢٠١٣)

وقد شهدت العديد من البلدان هذا النمط منذ إقرار أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. فبعض بلدان أمريكا اللاتينية – بوليفيا والبرازيل وكولومبيا ونيكاراغوا وسورينام استهدفت الأطفال من الأسر الأشد فقرا، وبالتالي شهدت بعض المكاسب التعليمية.[٢٩] ونظرا لتركيز الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع على تعليم الفتيات – على الأقل من حيث معدل الالتحاق بالمدارس

الابتدائية – فقد ضاقت هذه الفجوات وإلى حد كبير. لكن بقيت حالة عدم الانصاف في (وخلال) نظام التعليم وفي كثير من النواحي ضمن مستويات صادمة، فوفقا لأحد التقديرات، تمكن ٥٪ فقط من جميع الأطفال ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم من اتمام مرحلة التعليم الابتدائي.[٣٠] وفي معظم البلدان، هناك نمط من استبعاد المتعلمين من الفتيات والنساء وذوي الاعاقة أو الأقليات العرقية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية، وأولئك الذين يعيشون في المناطق المحرومة.

كما لاحظ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع أنه وحتى عام ٢٠١٠، «كان الافتراض أن التقدم الوطني في مجال التعليم من شأنه أن يصل في نهاية المطاف إلى الفئات الأكثر حرمانا. وبعد عشر سنوات من التقدم الوطني الثابت ولكن غير المتساو، حان الوقت للتخلي عن هذا الافتراض».

لكل شخص الحق في الحصول على تعليم النوعي، وتقر أهداف ما بعد ٢٠١٥ وإطار التعليم بذلك صراحة بذلك. ولكن يجب تحقيق ذلك بعيدا عن الكلام على ورق، فقد أظهرت السنوات الـ١٥ الماضية يجب أن يكون الالتزام بالانصاف مدعوما باستراتيجيات واضحة لمعالجة عدم المساواة، وإزالة الحواجز والتمييز والإقصاء.

الاستثمار في إزالة الحواجز وتعزيز المساواة في الحصول على التعليم النوعي

ضمن أبرز تجلياته، يتطلب هذا التعهد إزالة الحواجز التي تؤثر بشكل غير متناسب على جماعات معينة، وهذا يشمل الرسوم المدرسية، وبعد المسافة الجغرافية (في المواقع ذات العدد القليل من المدارس)، والحواجز اللغوية أو المالية والمادية أو المرتبطة بالاتصالات. ومعالجة هذا الأمر قد يتطلب، على سبيل المثال، التدريب المناسب للمعلمين، ودعم ما بعد المدرسة والوجبات المدرسية والإعانات وبرامج التدخل اللغوي، والأماكن الخاصة بذوي الإعاقة وغيرها من التدخلات المطلوبة.

وعلاوة على ذلك، فمن المهم التركيز على الانصاف وليس فقط فيما يتعلق بالحصول لكن أيضا بالجودة والنوعية: قد تتطلب المناطق الفقيرة أو التي تعاني من النقص استراتيجيات محددة لضمان تحقيق أفضل لجودة التعليم والتعلم، بما في ذلك الحوافز للمعلمين وسياسات شاملة لتوظيف المعلمين. وهناك حاجة أيضا إلى أن يكون التركيز على مرافق وتسهيلات توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للمجتمعات المهمشة، نظرا للتأثير الكبير للتعليم والدعم في السنوات الأولى للتعلم والتنمية مدى الحياة. وكما لوحظ فيما يتعلق بالجودة والنوعية، فهذا يتطلب إنفاقا محددا، وهادفا، ويجب التخطيط لعملية التمويل برمتها لضمان أن يعالج تمويل التعليم الظلم القائم ولا يرسخه.[٣١]

المشاكل النظامية للإقصاء تتطلب حلولا نظامية

تبدأ معالجة عدم المساواة بالتخطيط، وتتخلل النظام التعليمي، كما يجب أن ترفع نظم التعليم المعايير المنهجية في المتوسط، وتقدم أعلى معايير الجودة للمجموعات ذات النتائج الأقل. وهذا يتطلب العمل على مستوى التشريع والتنظيم – تدابير محددة لضمان عدم التمييز وتعزيز المساواة، والتخطيط والرصد وجمع البيانات وتوزيعها ورفع الوعي بين جميع الجهات الفاعلة حول الحقوق والواجبات، وبالنسبة لاجندة ما بعد ٢٠١٥، تحتل مسألة البيانات هي ذات الصلة مكانة خاصة، فما لم تجمع الحكومة وبانتظام المعلومات وتقوم بتبادل المعلومات حول تحقيق العدالة في اوساط الجماعات المختلفة في نظام التعليم (أي، المعلومات التي تعالج الاختلافات الحضرية / الريفية والإقليمية وعلى أساس الجندر أو الإعاقة أو مستوى الدخل والفئات الاجتماعية، والمهاجرين والمجموعات الأخرى والأقليات والفئات المهمشة، فمن المستحيل تحديد الحرمان وتحقيق الإنصاف.

تثمين ودعم التنوع[٣٢]

على التعليم احترام وتعزيز وحماية احتياجات المتعلمين من جميع الطوائف، بما في ذلك تلك الموجودة في الأقليات: ويشمل ذلك لغة التدريس، واحترام الثقافة والتاريخ، والاعتراف بالتنوع خلال عمليات التقييم.[٣٣] وهذا ليس فقط مطلبا مستمدا من حقيقة أن التعليم هو حق للجميع، بل بكونه استراتيجية هامة لتعزيز

رسائل من التلاميذ لرئيس الوزراء البريطاني تطالبه بدعم التعليم الجامع: المملكة المتحدة. حقوق النشر: الحملة العالمية للتعليم في المملكة المتحدة

دراسة حالة

الانصاف: اليمن

عضو الحملة العالمية للتعليم للجميع: التحالف اليمني للتعليم للجميع(YCEA)

تعد اليمن واحدة من أفقر البلدان في العالم العربي، فمن بين سكانها البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة، يعيش ١٦ مليون في المناطق الريفية ويعانون من نقص حاد في البنية التحتية والحصول على الخدمات، ومن الفقر، والصراع السياسي المتكرر والذي ترك البلاد في حالة هشة. وقد تسببت الأحداث الجارية، كعملية الانتقال السياسي في الآونة الأخيرة، الى نشوب اشتباكات داخلية متعددة بما في ذلك تلك التي تسببها الجماعات الإسلامية المسلحة، والتشريد الجماعي وتوقف الحياة الطبيعية ومصاعب إضافية وتحديات رئيسية تواجه قطاع التعليم – تباطؤ التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، والتي طالت أبرز المتضررين لا سيما الفتيات اليمنيات، المحرومات تاريخيا وبشدة من الحصول على التعليم.

وقد أجرت الحكومة اليمنية، ومنذ عام ٢٠٠٠، عدة محاولات لتحسين المساواة الجندرية في قطاع التعليم، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في معدلات التحاق الفتيات. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد من الفتيات ضمن مستويات الالتحاق الأولي في سن الذهاب إلى المدرسة بنسبة أكثر من ٣٠ ٪ منذ بداية هذا القرن. وفي عام ٢٠٠٦، وضعت الحكومة قطاعا متخصصا لتعليم البنات، ذا استراتيجيه خاصة مكرسة لمعالجة مسألة الفجوة الجندرية. وكجزء من هذا الجهد، تم الغاء الرسوم المدرسية والزي المدرسي للفتيات لتسهيل وصول الفتيات من الأسر الفقيرة غير القادرة على تغطية الرسوم المدرسية. ومع ذلك، لم تتبع هذه السياسات ذات النية الحسنة بالتخطيط اللازم أو الاستثمارات المالية لضمان تنفيذها؛ فالحكومة تنفق حاليا أقل من ١٣ ٪ من ميزانية الدولة العامة على التعليم. ومن المتوقع أن يبقى اليمن بعيدا عن التكافؤ الجندري بحلول عام ٢٠١٥، مع بقاء الفتيات وفي كثير من الأحيان خارج المدرسة، وخاصة في المرحلة الثانوية، وبقاء الفتيات في المناطق الأكثر فقرا والمناطق الريفية بشكل خاص من الفئات الأكثر تضررا.

وعلاوة على ذلك، يحكم اليمن ثقافة قبلية محافظة وقوية، لا تميل لتثمين تعليم الفتيات، وحيث يسمح لبعض الفتيات الالتحاق بالصفوف الدراسية التي تدرس من قبل معلمة – وهذا يشكل عائقا رئيسيا، بالنظر إلى أن هناك حاجة إلى ما يقدر بنحو إضافي لـ ٤٥٠٠ معلمة لمعالجة النقص الحاد في عدد المعلمات في المناطق الريفية. ويسهم الزواج المبكر والحمل في إبقاء الفتيات خارج المدرسة أو المساهمة في التسرب، ففي عام ٢٠٠٩ اقترحت الحكومة مشروع قانون لوضع حد أدنى لسن الزواج عند ١٧ عاما، ولكن هذا المشروع قوبل بمعارضة شديدة من المحافظين في البرلمان.

فتيات عاملات من خارج المدرسة: فريتاون، سيراليون. حقوق النشر: كجيرستي مو / الحملة العالمية للتعليم

ومنذ عام ٢٠١٣، استهدف التحالف اليمني للتعليم للجميع (YCEA) المجتمعات المحلية في حملة لمحو الأمية لدى بناتهم، خاصة في المناطق الريفية – مناطق المحافظين -، ويقر التحالف أنه وفي حين أن هناك حاجة إلى الجهود الحكومية، إلا أن التغيرات في السياسات لن يكون لها تأثير يذكر ما لم يحدث هناك تغيير فعلي في المجتمعات على المستوى الشعبي، من خلال التحول في المواقف الشخصية والقناعات. فقرية الحوري، والتي تبعد ٣٠ كم من العاصمة صنعاء، تمتلك أعلى معدلات الأمية في البلاد، وقد سعى التحالف لاقناع بعض شيوخ العشائر والشخصيات العامة الأخرى ليصبحوا حلفاء في الحملة وأن يشاركوا بها كنشطاء خلال اللقاءات مع أولياء الأمور والمعلمين والطلاب وممثلي الحكومات المحلية. كما تم جلب خبراء في التقاليد القبلية والعادات لصياغة وثيقة من شأنها أن تلزم المجتمع بإرسال البنات إلى المدرسة، وتم التوقيع عليها في نهاية المطاف من قبل سكان القرية. كما نجحت حملة التحالف في إقناع المجلس المحلي بإنشاء مدرسة للبنات في القرية، ويعد هذا النشاط انتصارا صغيرا في النضال نحو تحقيق التكافؤ الجندري في التعليم باليمن، وسيتم استنساخ هذه التجربة في مناطق أخرى من البلاد لدى التحرك نحو ما بعد ٢٠١٥.

التعليم ومخرجاته عالية الجودة.[٣٣] وهناك العديد من المستويات يجب تضمينها في موضوع احترام الثقافات ومن ضمنها: في التشريعات والسياسات؛ وفي المناهج الدراسية وفي الممارسات المدرسية والثقافية وفي لغة التدريس وفي الكتب المدرسية والمواد التعليمية. وهذا الفهم يجب أن يتصدر عملية التخطيط والتضمين، فعلى سبيل المثال، تخطيط المناهج، وتدريب المعلمين، وتوريد المواد التعليمية.

التنسيق للتصدي لعوامل خارج نظام التعليم

هناك عوامل متعددة تعد هي المسؤولة عن خلق استبعاد تعليمي، ولا تقع كلها تحت سيطرة الوزارات التعليمية، لذلك على الاستراتيجيات التعليمية الناجحة معالجة الإقصاء عبر التقاطع مع غيرها من الاستراتيجيات التي تعالج الأسباب الأساسية للفقر والإقصاء. وقد استخدمت بعض الحكومات استراتيجيات ناجحة بما في ذلك التنسيق الفعال مع الإدارات الأخرى (مثل الصحة، والمالية، والرعاية الاجتماعية، والعمل والغذاء والتغذية والزراعة والرعاية الاجتماعية الحضرية وغيرها) لتخطيط وتنفيذ سياسات وتشريعات وبرامج أوسع بشأن العنصرية والفقر أو غيرها من العوامل التي يمكن أن تشكل حواجز خطيرة في التعليم. وهناك أيضا حاجة لتشريع منسق، مثل التدابير القانونية لحظر عمل الأطفال والعبودية ومنع الزواج المبكر، والتدخلات التي تدعم تحسين الصحة والتغذية، بما في ذلك برامج الصحة المدرسية وتوفير الوجبات المدرسية والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النتائج التعليمية. وبطبيعة الحال، يجب دائما أن تشارك وزارات المالية في تخطيط الإعانات المالية الموجهة أو التدخلات الأخرى التي يمكنها القضاء على التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم، بما في ذلك تكاليف الفرص التعليمية.

الدرس ٥: مشاركة هادفة للمواطنين

تم الاعتراف بأهمية مشاركة المواطنين في المنتدى العالمي للتعليم في داكار، وتم تكريسه ضمن إطار عمل داكار:

«المجتمع المدني له خبرة كبيرة ودور حاسم في تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التعليم للجميع، ووضع سياسات واستراتيجيات لإزالتها. ... وفي جميع مستويات صنع القرار، على الحكومات وضع آليات منتظمة للحوار لتمكين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في التخطيط والتنفيذ ومتابعة وتقييم التعليم الأساسي. وهذا يعد أمرا ضروريا لتعزيز وضع أطر إدارة تربوية شاملة ومرنة للمساءلة».[٣٥]

ومن أبرز الإنجازات التي تحققت في السنوات الـ١٥ الماضية تمثل في تعزيز عمل المجتمع المدني في مجال التعليم[٣٦] – وكان من أكثرها وضوحا، بل ولم يقتصر عليها، هو تنامي الحملة العالمية للتعليم. فمنذ عام ٢٠٠٠ كان هناك أيضا تحول في كيفية النظر الى المجتمع المدني – من مقدمي الخدمات الى شركاء في حوار قطاع التعليم – ومشاركة المواطنين هي الآن وهو مبدأ أقرته الدول، فعلى سبيل المثال، البيانات الصادرة بشأن فعالية المعونة مثل **اعلان باريس (٢٠٠٥)، وبرنامج عمل أكرا (٢٠٠٨)، واتفاقية الشراكة /بوسان (٢٠١١)**.[٣٧]

في قطاع التعليم، طورت الحملة العالمية للتعليم والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وشركاء آخرين، وبتمويل حكومي، العديد من المبادرات لتعزيز ودعم تحالفات وشبكات المجتمع المدني، مثل صندوق التعليم الكومنولث (٢٠٠٢-٢٠٠٨) واستراتيجيات العالم الحقيقية (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وصندوق تعليم المجتمع المدني (CSEF).[٣٨] وقد أثبت هذا أيضا الالتزام بإشراك المواطنين من قبل شركاء التنمية الدوليين، مثل الشراكة العالمية للتعليم (GPE)،[٣٩] التي كانت الممول الرئيسي لصندوق تعليم المجتمع المدني منذ ما يقرب من ست سنوات.

من تجربة الحملة العالمية للتعليم من خلال التعامل مع أفراد المجتمع المدني والشركاء في مجال المناصرة للتعليم خلال السنوات الـ١٥ الماضية، بدى من الواضح أن مشاركة المواطنين تعد أمرا بالغ الأهمية لضمان فعالية النظم التعليمية. وفي حين تعد الحكومات هي المسؤولة عن التعليم المجاني والنوعي للجميع، فإنها تحتاج إلى مشاركة من أعضاء المجتمع المحلي وأولياء الأمور والمعلمين والطلاب والشباب – الأشخاص الذين يعملون في مجال الخدمة – للمساعدة على ضمان أن تستجيب السياسات والميزانيات للاحتياجات والمصالح الفعلية على الأرض. وعلاوة على ذلك، السياسات والميزانيات قوية وذات الصلة التي لا تنتج بالضرورة نتائج قوية دون وضع آليات لضمان تنفيذ المساءلة الفعالة. ولذلك فقد كان للمجتمع المدني أيضا دور حاسم كرقيب للنشاط الحكومي والإنفاق، لضمان المساءلة في القطاع. وفي الوقت نفسه، تؤمن الحملة العالمية للتعليم بأن مشاركة المواطنين هي في حد ذاتها حق كامن ضمن الحق في التعبير والعملية الديمقراطية الشاملة، وأنه وفي يكون للمجتمعات الديمقراطية المواطنين رأي في القرارات التي تهمهم والقدرة على المساهمة كأعضاء منخرطين في مجتمعاتهم، كما يمكن لأصوات المواطنين الفاعلين أن تعمل بمثابة أداة للتغيير، وليس فقط في دعم سياسات التعليم الأكثر قوة وعدلا، ولكن أيضا لضمان تحقيق مجتمعات أكثر عدلا وانصافا.

ويمكن استخلاص بعض الدروس الواضحة من السنوات الـ١٥ الماضية:

يمكن للمجتمع المدني المنظم والممثل والعارف التأثير وبصورة أكثر فعالية في التغيير في السياسة من خلال:

- **الاتحاد على أرضية مشتركة وبرسائل واضحة ومشتركة،** على سبيل المثال من خلال تحالفات التعليم الوطنية.
- **الاجتماع مع والاستماع إلى أصحاب المصلحة في التعليم، بما في ذلك الشباب،** وإشراكهم في المناقشات وصنع القرار، وعلى نطاق واسع تحالفات الحملة العالمية للتعليم، والتي تشمل عددا متنوعا من الجماعات مثل الآباء والمعلمين والطلاب والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات النسائية، والجماعات المحلية، والشبكات الشعبية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بشأن الحق في التعليم، وخاصة الفئات المهمشة. وفي حين اصبحت تحالفات الحملة العالمية للتعليم تضم وعلى نحو متزايد الأطفال والشباب في عضويتها، كانت هناك تحديات من حيث ضمان التمثيل الحقيقي، ولا سيما للشباب من خارج المدرسة، وهذا المجال يحتاج إلى معالجة، ويتطلب قدرات واستراتيجيات مخصصة.

- **العمل على جميع المستويات المحلية والمقاطعات الوطنية:** يتولى المجتمع المدني مسؤولية خاصة لتمكين الأصوات الشعبية من اسماع صوتها، بما في ذلك تلك التي غالبا ما تهمل في الخطاب السياسي الوطني، فتحالف التعليم للجميع Yetu Elimu في كينيا، على سبيل المثال، يعمل من خلال شبكات التعليم للتواجد في جميع المحافظات الـ٤٧ في البلاد، وتعزيز التمثيل والوصول للمجتمع المدني.
- **توسيع قدرات المجتمع المدني للمشاركة في أنشطة مثل البحوث وتتبع الميزانية وتحليل السياسات،** وكذلك لتحقيق تمثيل فعال للمواطنين في الحوار مع صانعي السياسات. وقد ساعد برنامج صندوق تعليم المجتمع المدني في تعزيز قدرات المجتمع المدني والتعلم في أكثر من ٥٥ بلدا في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. وقد استثمر العديد من أعضاء الحملة العالمية للتعليم أيضا في خبرات ومهارات عضويتها وشبكاتها لتحسين جهود المناصرة، مثل تحالف زامبيا الوطني للتعليم للجميع (ZANEC)، والذي يعمل من خلال المجموعات المواضيعية، ويستخدم أعضاء من ذوي الخبرة كممثلين في الاجتماعات.

مشاركة المجتمع المدني مهمة للمطالبة بالمساءلة والحكم الرشيد

منذ عام ٢٠٠٠، استخدمت الحكومات الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع كموجهات، وقامت بترجمة هذه إلى أهداف واستراتيجيات على المستوى الوطني. وعلى هذا النحو، فقد قدمت هذه الموجهات أطرا حاسمة تمكن المجتمع المدني بمساءلة الحكومات. ومع ذلك، بقيت عملية التنفيذ تشكل تحديا كبيرا للحكومات على مدى السنوات الـ١٥ الماضية، وتعتقد الحملة العالمية للتعليم بأنه يتحتم على المجتمع المدني أن يستمر في لعب هذا الدور كمسؤول عن المساءلة، والانخراط في الرصد والتتبع المستمر – بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي ومستوى المدرسة – للضغط من أجل تنفيذ التشريعات الوطنية والخطط القطاعية واستخدام الأموال. يمكن لهذا المجتمع المدني تسليط الضوء على الفجوات والتناقضات في السياسات وفي تنفيذها وفي الإنفاق، وأن يساعد في زيادة المساءلة والشفافية والكفاءة في إدارة قطاع التعليم. فعلى سبيل المثال، كشف تتبع الميزانية الذي أجرته الحملة المجتمعية للتعليم للجميع في جمهورية الدومينيكان عام ٢٠١١ أن الحكومة قد فشلت في الامتثال لقانون التعليم ٦٦-٩٧ يتطلب تخصيص أربعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، وتستخدم هذه النتائج في مجال المناصرة للمطالبة بالمساءلة عن الإنفاق على التعليم، حيث رفعت الحكومة منذ حينها الإنفاق على التعليم إلى أربعة بالمائة.

العمل الموحد للمجتمع المدني يعد أمرا حاسما لوضع التعليم على الاجندة

أطلق أعضاء الحملة العالمية للتعليم في جميع أنحاء العالم بحملات تعبئة عامة للنهوض برسائل التعليم، ولا سيما خلال أسبوع العمل العالمي للحملة العالمية للتعليم. وشملت البرامج الإذاعية المجتمعية في غواتيمالا، والسرد القصصي في لبنان، والربط مع الحملات الانتخابية في ألبانيا، والتجمعات العامة في كينيا، وورش العمل مع صناع القرار في نيبال، والمناسبات العامة مع رئيس الوزراء في الدنمارك. وهذه الأنشطة المجتمع المدني تعد ذات أهمية لخلق الوعي وتشجيع النقاش العام بشأن التعليم، من أجل طرح قضية التعليم.

توفير مساحات مفتوحة وذات مغزى لمشاركة المجتمع المدني

أظهرت تجربة الحملة العالمية للتعليم، أن تقييد مساحة مشاركة المجتمع المدني كفاعل سياسي شكل عقبة رئيسية أمام المشاركة الفعالة للمواطنين ونفوذهم. ويمكن ملاحظة ذلك في القيود التي فرضت على نشاط المنظمات غير الحكومية من قبل الحكومة، فعلى سبيل المثال، من خلال طلب التصاريح أو الرقابة على الأموال القادمة أو المغادرة من والى أي بلد، أو على مشاركة منظمات المجتمع المدني الرمزية، وفي حين كانت هناك زيادة كبيرة في مشاركة المجتمع المدني الوطني في منتديات السياسات مثل مجموعات التعليم المحلية، أظهرت تجارب العديد من التحالفات الأعضاء في الحملة العالمية للتعليم أن القرارات الحقيقية يتم اتخاذها في مكان آخر.

وفي كثير من الأحيان يعتمد مستوى وصول المجتمع المدني إلى مساحات

«العائق الرئيسي في تحقيق التعليم الأساسي النوعي للجميع هو سوء الإدارة والمساءلة في قطاع التعليم ... لضمان الاستخدام السليم للموارد المخصصة، سيواصل التحالف المشاركة في مراقبة استخدام وإدارة الأموال العامة، وأيضا بناء قدرة أعضائه لإجراء عمليات تدقيق وتنسيق لتتبع الميزانية ومراقبة المشتريات على الصعيد الوطني وصولا الى القاعدة».

التحالف الوطني للتعليم للجميع في كينيا / Elimu Yetu ٢٠١٣
إستراتيجية الحملة ٢٠١٣-١٧، Elimu Yetu (٢٠١٣)

المشاركة على الحكومة أو حتى على الأفراد وحسب المنصب، وعلى هذا النحو يتغير ذلك وبسرعة مع التغيرات في القيادة السياسية وللموظفين. وخلال السنوات الـ١٥ الماضية، شهدت العديد من الدول انتهاكات للحق في مشاركة المجتمع المدني سواء من خلال التجريم والعنف ضد الحركات الاجتماعية والناشطين، والقمع السلطوي للمظاهرات العامة والتجمعات السلمية بقيادة المعلمين أو الطلاب، ولا سيما الشباب، ومن خلال تقاعس الحكومات عن التدخل عند تعرض المجتمع المدني للهجوم.

مشاركة المواطنين: بوركينا فاسو

عضو الحملة العالمية للتعليم للجميع: التحالف الوطني للتعليم للجميع في بوركينا فاسو *(CN-EPT / BF)*

تواجه بوركينا فاسو بعضا من أكبر تحديات التنمية في العالم، وتحتل حاليا المرتبة ١٨١ من أصل ١٨٧ دولة في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ولطالما احتلت مرتبة تعد من أسوأ مؤشرات التعليم في العالم، منذ الاتفاق على أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، ومع ذلك، وبينما لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه، شهدت بوركينا فاسو تقدما كبيرا في مجال التعليم: تضاعفت نسبة التحاق الأطفال في سن المدرسة الابتدائية من ٣٦ ٪ عام ١٩٩٩ إلى ٦٧ ٪ عام ٢٠١٢، وتتساوى معدلات التحاق الفتيات الآن في التعليم الابتدائي تقريبا مع معدلات الأولاد، وقد لعبت قوة والدور المتنامي والقبول لمشاركة المجتمع المدني في الحوار قطاع التعليم دورا هاما في هذا التقدم، وفي الحفاظ على هذا الاتجاه في المستقبل بعد عام ٢٠١٥، مما يعني أهمية مواصلة إشراك المجتمع المدني لضمان التزام الحكومة وتنفيذ الأهداف المستقبلية.

تم تأسيسها التحالف الوطني للتعليم للجميع في بوركينا فاسو (CN-EPT / BF) في نفس العام الذي جرت فيه فعاليات المنتدى العالمي للتعليم في داكار، ومنذ خمسة عشر عاما، لعب المجتمع المدني في بوركينا فاسو دورا محدودا في مناقشات السياسة التعليمية، وقد وضعت الحكومة خطة عشرية لقطاع التعليم للفترة ما بين ٢٠٠٢/٢٠١١-٢٠١٠/١١ دون مشاركة أو مدخلات من المعلمين وأولياء الأمور أو الطلاب. ومع ذلك، اقرت الخطة بالدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في دعم تحقيق أهداف التعليم للجميع – وعلى النحو المبين في إطار عمل داكار – ومنذ ذلك الحين دأب CN-EPT على دعوة للحكومة لتبادل تفاصيل القطاع ومعلومات الميزانية مع الجمهور، وزيادة فرص للمواطنين للتفاعل مع عمليات السياسات من أجل أن يكون لهم رأي في القرارات التي تؤثر عليهم.

وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، اطلق التحالف الحملات ودعا لتحقيق التعليم الأساسي المجاني والنوعي لجميع المواطنين، وتوفير مساحة لإشراك المواطنين، وسعى الى خلق الوعي العام وتشجيع النقاش حول التعليم بين المواطنين، فعلى سبيل المثال من خلال المسيرات وإشراك وسائط الإعلام، أو من خلال تبادل المعلومات عن طريق الإذاعة المحلية، للوصول إلى المجتمعات الفقيرة والريف والأميين. كما أقر CN-EPT أيضا بأهمية وجود مجتمع مدني ذا دراية ومعرفة وعمل على بناء التحالفات، على سبيل المثال، مع المعلمين ومجموعات الشباب والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية الدولية، مستثمرا في ذلك مهارات وقدرات شبكاته الخاصة، لإجراء البحوث وتتبع الميزانية، ويضم التحالف الآن ٣٥ منظمة تعمل من خلال لجان داخل ١٣ منطقة و٣٩ بلدية.

وقد اسهمت زيادة الأصوات الأكثر قوة من قطاع المجتمع المدني فضلا عن الإرادة السياسية تدريجيا في فتح مساحات للمشاركة العامة في المجالات السياسية في بوركينا فاسو. ففي عام ٢٠١٠، دعا CN-EPT للمشاركة في اجتماعات مراجعات القطاع النصف سنوية مع الحكومة والجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى. ووقع في نفس العام على اتفاق بين التحالف ووزارة التعليم في هذا الصدد وصادق على علاقة التعاون والحوار – رمزا لاعتراف الوزارة وخطوة هامة نحو تحقيق الحكم الرشيد والشفافية في هذا القطاع.

وقد سمح هذا الترتيب للمجتمع المدني أن يلعب دورا أكثر نشاطا وتأثيرا في قطاع التعليم، مثل تقديم الأدلة اللازمة بشأن الكثير من الثغرات والاحتياجات في مجال التعليم – ومقترحات لكيفية معالجتها – ففي عام ١٩٩٩ وفي هذا البلد كان ما يقرب من ١,٢ مليون طفل خارج المدرسة (معظمهم من الفتيات)، ووصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب الى ٣١ ٪. ولاحقا ومن خلال حملات التحالف وتوفير وثائق القطاع وميزانيات المدارس لإطلاع الجمهور والعمل مع الأعضاء والشركاء، يتم حاليا رصد الإنفاق على التعليم وإدارة المدارس على المستوى المحلي، وتقاسم النتائج من خلال توصيات تتعلق بالسياسات والقرارات. وقد ساهمت هذه المشاركة في تحقيق إنجازات مهمة، مثل المساعدة على ضمان تلقي جميع المدارس للمواد التعليمية للعام ٢٠١٢/٢٠١١ في الوقت المحدد.

وفي حين لا يزال بوركينا فاسو تواجه تحديات تعليمية واضحة للمستقبل، فقد حققت تقدما جزئيا من خلال تزايد القدرة والنشاط والاعتراف بالمجتمع المدني – وهناك حاجة لإستمرار إشراك المجتمع المدني من أجل تحقيق أهداف ما بعد ٢٠١٥.

الموارد

١. جامعة أوتاوا (٢٠٠٧): المجتمع المدني وإدارة التعليم الأساسي: الشراكة أو التعاون – دراسة ميدانية /بوركينا فاسو المدنية **www.oise.utoronto.ca/cidec/UserFiles/File/ / BurkinaFasoCS_BasicEdGovnce.pdf Research / percent20Society**

٢. اليونسكو (٢٠١٥) تقرير الرصد العالمي ٢٠١٥: التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥، الإنجازات والتحديات

٣

الاستنتاجات والتوصيات

الحملة العالمية للتعليم هي حركة مجتمع المدني تم إنشاؤها خلال التحضير للمنتدى العالمي للتعليم في داكار ٢٠٠٠، وسستشارك الحملة في المنتدى العالمي للتعليم/انشيون ٢٠١٥ وقمة التنمية المستدامة ٢٠١٥ كحركة عالمية تضم عدة آلاف من منظمات المجتمع المدني والشبكات في أكثر من ١٠٠ دولة. وفي حين كانت تجارب تنفيذ التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية في هذه الدول وعلى مدى السنوات الـ١٥ الماضية بالضرورة متنوعة ومتباينة، مع ذلك، حدد أعضاء الحملة العالمية للتعليم الدروس الأساسية التي تم استنباطها من خلال الخبرات الوطنية المختلفة. وتحث حركة الحملة العالمية للتعليم جميع الأطراف على مراعاة هذه الدروس إذا ما أريد للعالم أن يمتلك فرصة لتحقيق الهدف الطموح التي وضعناه لما بعد ٢٠١٥ – أي ضمان توفير التعليم الشامل والعادل والنوعي وتوفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

ويمكن تلخيص الدروس ضمن التوصيات التالية:

الدرس ١: التمويل الكافي والمخصص بشكل جيد

- معونة التمويل: على جميع الدول المانحة زيادة وعلى المدى الطويل، المساعدات التي يمكن التنبؤ بها للتعليم الأساسي، من خلال تخصيص ١٠٪ على الأقل من المساعدة الإنمائية للتعليم الأساسي، و٤٪ على الاقل من المساعدات الإنسانية للتعليم.
- **رفع مستوى التمويل المحلي:** على الحكومات تحسين حجم الموارد المتاحة، من خلال نظام ضريبي فعال وتصاعدي، بما في ذلك فرض الضرائب الأكثر عدلا على الشركات؛ واتخاذ خطوات للحد من التهرب الضريبي وفرض الضرائب والمكوس على الصناعات الاستخراجية.
- **تعميم وحساسية وتدقيق التمويل المحلي:** على الحكومات أيضا أن تضمن توفير حصة كافية من الموارد المخصصة للتعليم والبالغة ٢٠٪ على الأقل من الميزانيات الوطنية، و٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وضمان تخصيص هذه الأموال بشكل عادل وحساسية مع تفعيل الرقابة العامة عليها.

الدرس ٢: الأنظمة العامة والادارة القوية

- **مسؤولية الدولة:** يجب أن تظل الدولة الفاعل الرئيسي في قطاع التعليم، ولا ينبغي أن تستخدم أموال الحكومة لدعم مقدمي التعليم من الجهات الربحية، ويجب التأكد من أن الجهات الخاصة هي منظمة تنظيما جيدا، وخاضعة للمساءلة.
- **الأطر التشريعية والسياسية:** على الدول وضع وتنفيذ أطر للأحكام الدستورية والسياسات التشريعية الواضحة – وليس مجرد وعود – لضمان الوضوح والمساءلة.
- **أنظمة حكومية قوية لتوفير الخدمة:** وتشمل التخطيط ونظم الرصد والتدقيق وكذلك إجراءات واضحة وكافية لتوظيف وتطوير الموظفين وتقسيم المسؤولية والسلطة. يجب أن تشمل خطط للطوارئ لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث.
- **معالجة الفساد:** على الدول عدم التسامح مع الفساد، والترحيب برقابة المواطنين والمجتمع المدني.
- **الشفافية:** أن تتضمن الشفافية عملية صنع القرار وعمليات التنفيذ، وكذلك بيانات ومعلومات القطاع.
- **آليات لمعالجة الانصاف:** يجب أن يكون هناك مجموعة متنوعة من الآليات في متناول الجميع.

الدرس ٣: تركيز واضح على الجودة من قبل الدولة

- **فهم واسع للجودة:** يجب تحقيق فهم أفضل لجودة التعليم – ودمجها في السياسات – من حيث تعريفها كتعليم موجه نحو التنمية الكاملة لشخصية الإنسان.
- **الاستثمار في الجودة، فضلا عن الوصول:** على الدول ضمان الاستثمار الكافي في المدخلات الرئيسية والتي بدونها لا يمكن تحقيق جودة التعليم.
- **الاعتراف بأن الجودة تعتمد على المعلمين:** يجب أن تضمن الدول توفير العدد الكافي من المعلمين المهنيين والمدربين تدريبا جيدا والمؤهلين، وتوفير العمل في ظروف لائقة، والذين يتم تعيينهم وتوزيعهم بهدف تحقيق المساواة والتنوع.
- **المناهج ومواد التعليم والتعلم النوعية:** وتشمل المناهج التي تستجيب وذات الصلة.
- **التقييم المناسب:** يجب أن تشمل الأنظمة المدرسية التقييم الفعال والمناسب، أي التقييم الذي يدعم التعليم والتعلم، ويستجيب للاحتياجات المتنوعة؛ ويشمل النطاق الكامل من مناهج التعليم؛ والابتعاد عن الاختبارات «عالية المخاطر» حيث يعتمد عليها تمويل التعليم (أو رواتب المعلمين) على درجات الاختبار.
- **بيئات تعليمية آمنة ومأمونة وشاملة:** تقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان بيئات التعلم تلبي احتياجات جميع المتعلمين، وأن تكون آمنة ومامونة وخالية من الهجوم.

الدرس ٤: التشجيع المنتظم على الإنصاف والإدماج

- **الاستثمار في إزالة الحواجز وتعزيز المساواة:** على الحكومات أن تستثمر في التدخلات الهادفة لتصحيح العيوب وتشجيع الاندماج.
- **الحلول المنتظمة:** والتي يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من تعزيز المساواة في نظم التعليم بما في ذلك التخطيط والرصد والبيانات، وزيادة الوعي.
- **تثمين ودعم التنوع:** على الحكومات أن تضمن احترام التنوع الثقافي وأن يتمثل ذلك من خلال التشريعات والسياسات، وتطوير المناهج والممارسات المدرسية والثقافية، ولغة التعليم والتدريس والمواد التعليمية، وتدريب المعلمين.
- **معالجة الاختلالات الأوسع التي تؤثر على التعليم:** على وزارات التعليم أن تنسق مع وكالات خارج نظام التعليم لمعالجة القضايا الأوسع نطاقا مثل الفقر، والعنصرية، وعمالة الأطفال أو الزواج المبكر.

الدرس ٥: مشاركة ذات مغزى للمواطنين

- **الأعتراف بالمجتمع المدني:** على الحكومات أن تعترف بالدور الحاسم للمجتمع المدني في تمثيل احتياجات المواطن، وضمان المساءلة، ورفع مكانة التعليم.
- **توفير المساحات للمجتمع المدني:** على السلطات وفقا لذلك ضمان توفير مساحة للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، سواء في المناقشات وفي محافل صنع القرار. يجب أن تكون هذه المساحة مضمونة من خلال التشريعات والاتفاقات الرسمية.
- **الامتناع عن فرض قيود على المجتمع المدني:** على الحكومات أن تتخذ خطوات للحد من الجهود المشروعة والديمقراطية للمجتمع المدني من خلال، على سبيل المثال، القيود المفروضة على التمويل، وعلى الحق في الاحتجاج، وعلى حرية الإعلام، أو من خلال التجريم والقمع.
- **المنظمات الخاصة المجتمع بالمدني:** على المجتمع المدني بذل الجهود لضمان أن التمثيل الفعال من خلال التوحيد تحت منصة مشتركة؛ والجمع بين والاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة التعليم، بما في ذلك الشباب والعمل عبر المستويات المحلية والمقاطعات الوطنية؛ وتوسيع قدرات المجتمع المدني على المشاركة.

يعتمد إطار التعليم لما بعد عام ٢٠١٥ وعلى النحو المبين في الأهداف الإنمائية المستدامة وإطار العمل، – وكما ينبغي له – على الإطر الطموحة لتوفير التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، وترحب الحملة العالمية للتعليم بهذا الطموح – وتدعو الدول والمجتمع الدولي وجميع الجهات الفاعلة في مجال التعليم لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل هذا الطموح إلى واقع ملموس من شأنه أن يمكننا أن نرى وفي النهاية حصول كل فرد في العالم على الحق الإنساني الأساسي في التعليم.

فتاة صغيرة تشارك في مرحلة ما قبل المدرسة: إستيلي، نيكاراغوا. حقوق النشر: ستاين كريستيانسن

المراجع

١. جميع الارقام نقلا عن اليونسكو (٢٠١٥) تقرير الرصد العالمي ٢٠١٥: التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥، الانجازات والتحديات.

٢. www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/the-efa-movement/jomtien-1990/

٣. www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/the-efa-movement/dakar-2000/

٤. مايكل كليمنس وتود موس (٢٠٠٥) ما هو الخطأ في الأهداف الإنمائية للألفية؟ www.cgdev.org/files/3940_file_WWMGD.pdf

٥. بول (١٩٩٤) اصلاح التعليم: مقاربة نقدية وما بعد بنيوية

٦. وزارة التعليم في فانواتو (٢٠٠٦)، استراتيجية قطاع التعليم في فانواتو ٢٠٠٧-٢٠١٦

٧. وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في ملاوي (٢٠٠٨)، خطة قطاع التربية الوطنية ٢٠٠٨-٢٠١٧ – بيان

٨. <?> جمهورية أرض الصومال، وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي (٢٠١٢)، الخطة الاستراتيجية لأرض الصومال لقطاع التعليم ٢٠١٢-٢٠١٦

٩. إحاطة المفوضية: توفير التعليم للأطفال والشباب اللاجئين. التعليم في مرحلة ما بعد ٢٠١٥.

١٠. الشراكة العالمية من أجل التعليم (٢٠١٣) ٢٥٠ مليون سبب للاستثمار في التعليم

١١. الحملة العالمية للتعليم (٢٠١٥ – يصدر قريبا) رصد مساعدات التعليم ٢٠١٥

١٢. مجموعة التعليم العالمي: التعليم لا يمكنه الانتظار (٢٠١٣) http://educationcluster.net/?get=001687|2014/06/Education-Cannot-Wait-2013-Analysis.pdf

١٣. اليونسكو (٢٠١٥) مرجع سابق.

١٤. المرجع نفسه

١٥. رصد الإنفاق الحكومي (٢٠١٥) تمويل أهداف التنمية المستدامة: الدروس المستفادة من الإنفاق الحكومي على الأهداف الإنمائية للألفية

١٦. اليونسكو (٢٠١٥) مرجع سابق.

١٧. الحملة العالمية للتعليم (٢٠١٣) فرض ضرائب على الشركات: تعبئة الموارد المحلية من أجل التعليم للجميع

١٨. www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/UNSR_Education_Financing_and_Education_in_Emergencies_2011.pdf

١٩. المرجع نفسه

٢٠. الحملة العالمية للتعليم وآخرون (٢٠١٥ – يصدر قريبا) تقرير عن المدارس الخاصة منخفضة التكلفة

٢١. حملة التعليم للجميع في كمبوديا (٢٠٠٧) أثر الرسوم المدرسية الرسمية – رصد مساعدات التعليم في كمبوديا، موجز التقرير

٢٢. تانيجا، أ وشودري، أ (غير مؤرخ). رفع المظالم: رفع المظالم في التعليم المدرسي الهند – النظم والتحديات والفرص

٢٣. المبادرة الدولية لتقييم أثر (٢٠١٠) التعليم للجميع: كيفية النجاح في الصف ٢٠١٥. أسئلة 2ie احاطة رقم ١٥

٢٤. الحملة العالمية للتعليم (٢٠١٢) سد الفجوة في تدريب المعلمين

٢٥. المرجع نفسه

٢٦. http://timesofindia.indiatimes.com/home/education/news/Record-14-of-aspirants-clear-central-teachers-test/articleshow/46791008.cms

٢٧. اليونسكو (٢٠١٣) تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ١٤/٢٠١٣: التعليم والتعلم – تحقيق الجودة للجميع

٢٨. اليونسكو تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٨: التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥: هل سنحقق هذا الهدف؟

٢٩. اليونسكو (٢٠١٥) مرجع سابق.

٣٠. اليونسكو، ٢٠١٣ www.unicef.org/disabilities/files/Factsheet_A5__Web_NEW.pdf

٣١. الحملة العالمية للتعليم (٢٠١٣) مرجع سابق.

٣٢. البناء على غوفيندا، R (٢٠١٤) أجندة التعليم غير المنتهية في جنوب آسيا

٣٣. رابطة آسيا وجنوب المحيط الهادىء للتعليم الأساسي وتعليم الكبار/ ASPBAE ٢٠٠٧ التعليم الشعوب الأصلية في الفلبين

٣٤. الحملة العالمية للتعليم (٢٠١٣) التعليم باللغة الأم: دروس سياسة حول الجودة والإدماج

٣٥. www.unesco.org/education/efa/fr/ed_for_all/dakfram_eng.shtml

٣٦. اليونسكو (٢٠١٥) مرجع سابق.

٣٧. www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf

٣٨. www.campaignforeducation.org/en/civil-society-education-fund

٣٩. www.globalpartnership.org/

حول الحملة العالمية للتعليم

الحملة العالمية للتعليم هي تحالف مجتمع مدني تدعو الحكومات إلى تحقيق حق كل فرد في التعليم العام المجاني والنوعي والجيد، وهي تعمل وتنشط في ٩٠ بلدا ولديها العشرات من الشبكات الإقليمية والدولية، وتتضمن عضويتها المنظمات الشعبية ونقابات المعلمين، وجماعات حقوق الطفل والمنظمات غير الحكومية الدولية.

أعضاء الحملة العالمية للتعليم

المائل للدلالة التحالفات التي يدعمها GCE من خلال صندوق التعليم للمجتمع المدني، ولكنها ليست بعد الأعضاء GCE.

أفريقيا

أنغولا	Rede de Educação Para Todos (EPT)
بنين	Coalition Béninoise des Organisations pour l'EPT (CBO-EPT)
بوركينا فاسو	Coalition Nationale EPT du Burkina Faso (CNEPT)
بوروندي	Coalition pour l'Education Pour Tous (BAFASHEBIGE)
الكاميرون	Cameroun Education For All Network (CEFAN)
الرأس الأخضر	Rede Nacional da Campanha de Educação Para Todos (RNCEPT) Cap Vert
جمهورية الكونغو الديمقراطية	Coordination Nationale Pour l'Education Pour Tous (CONEPT)
جيبوتي	FADE
إثيوبيا	Basic Education Association in Ethiopia
غامبيا	EFA Campaign Network (EFANET)
غانا	Ghana National Education Campaign Coalition (GNECC)
غينيا بيساو	Réseau de la Campagne de l'Education Pour Tous Guiné-Bissau (RECEPT/GB)
ساحل العاج	Réseau Ivoirien pour Education Pour Tous (RIP-EPT)
كينيا	Elimu Yetu Coalition
ليسوتو	Campaign for Education Forum (CEF)
مدغشقر	Coalition Nationale Malgache Pour l'Education Pour Tous
مالاوي	Civil Society Education Coalition (CSEC)
مالي	Coalition des Organisations de la Société Civile pour l'Education Pour Tous (COSC-EPT)
موريتانيا	Coalition des Organisations Mauritaniennes pour l'Education (COMEDUC)
موريشيوس	DCI
المغرب	Moroccan Coalition of Education for All
موزمبيق	Movimento de Educação para Todos (MEPT)
النيجر	Coordination Nationale des Associations, Syndicats et ONGS pour la Campagne EPT (ASO-EPT)
نيجيريا	Civil Society Action Coalition for Education For All (CSACEFA)
رواندا	Rwanda Education For All Coalition (REFAC)
السنغال	Coordination des ONG et Syndicats pour la Défense d'une Education Publique de Qualité (COSYDEP)
سيراليون	Education For All Sierra Leone (EFASL)
الصومال	Education For All Somalia (EFASOM)
أرض الصومال	Somaliland Network for EFA (SOLNEFA)
السودان	Sudanese Coalition For Education For All (SCEFA)
سوازيلاند	Swaziland Network Campaign for Education For All (SWANCEFA)
تنزانيا	Tanzania Education Network/Mtandao wa Elimu Tanzania (TEN/MET)
توغو	Coalition Nationale Togolaise pour l'EPT
أوغندا	Forum for Education NGOs in Uganda (FENU)
زامبيا	Zambia National Education Coalition (ZANEC)
زيمبابوي	Education Coalition of Zimbabwe (ECOZI)

آسيا

أفغانستان	Movement for Support of Quality Education in Afghanistan (MSQEA)
أستراليا	Australia Coalition for Education and Development (ACED)
بنغلاديش	Campaign for Popular Education (CAMPE)
كمبوديا	NGO Education Partnership (NEP)
الهند	National Coalition for Education NCE
إندونيسيا	NEW Indonesia
اليابان	Japan NGO Network for Education (JNNE)
منغوليا	All For Education! National Civil Society Coalition of Mongolia (AFE Mongolia)
ميانمار	National Network for Education Reform
نيبال	NCE Nepal
الباكستان	Pakistan Coalition for Education (PCE)
بابوا غينيا الجديدة	PNG Education Advocacy Network (PEAN)
الفلبين	Civil Society Network for Education Reforms (E-Net Philippines)
جزر سليمان	Coalition For Education Solomon Islands (COESI)

سريلانكا	Coalition for Educational Development (CED)
تيمور الشرقية	Timor Leste Coalition for Education (TLCE)
فانواتو	Vanuatu Education Policy Advocacy Coalition (VEPAC)
فيتنام	Vietnam Coalition on Education for All (VCEFA)

أمريكا اللاتينية

الأرجنتين	Campaña Argentina por el Derecho a la Educación (CADE)
بوليفيا	Campaña Boliviana por el Derecho a la Educación (CBDE)
البرازيل	Campanha Nacional pelo Direito à Educação
شيلي فورو	Foro por el Derecho a la Educación
كولومبيا	Coalición Colombiana por el Derecho a la Educación
كوستاريكا	Agenda Ciudadana por la Educación
جمهورية الدومينيكان	Foro Socioeducativo Républica Dominicana
الاكوادور	Contrato Social Por la Educación Ecuador
غواتيمالا	Colectivo de Educación para Todas y Todos
هايتي	Regroupement Education pour Toutes/Tous (REPT)
هندوراس	Foro Dakar Honduras
المكسيك	Incidencia Civil en la Educación (ICE)
نيكاراغوا	Foro de Educación y Desarrollo Humano De La Iniciativa Por Nicaragua
باراغواي	Foro por la Derecho a la Educación
البيرو	Campaña Peruana por el Derecho a la Educación (CPDE)

الشرق الاوسط

مصر	Egyptians Without Borders For Development
العراق	Iraqi Alliance for Education (IAE)
الأردن	Jordanian National Coalition for EFA
لبنان	Arab Network for Popular Education (ANPE)
فلسطين	Palestinian Education Coalition
اليمن	Yemeni Coalition for Education for All

أوروبا/أمريكا الشمالية

ألبانيا	Children's Human Rights Centre of Albania (CRCA)
أرمينيا	Armenian Constitutional Right-Protective Centre
الدنمارك	The Danish NGO Education Network
فرنسا	Solidarité Laique
جورجيا	Georgian Coalition for Education For All
ألمانيا	Globale Bildungskampagne (GCE Germany)
ايرلندا	GCE Ireland
إيطاليا	Coalizione Italiana delle Campagna Globale per l'Educazione (CGE)
مولدوفا	Work Group of Education For All
النرويج	GCE Network Norway
البرتغال	Campanha Global pela Educação
رومانيا	Coalitia Globala pentru Educatie – GCE Romania
إسبانيا	Campaña Mundial por la Educación en España
السويد	Swedish EFA Forum
سويسرا	Reseau Suisse des Partenaires pour l' Education
هولندا	GCE Netherlands
المملكة المتحدة	GCE UK
الولايات المتحدة الأمريكية	GCE US

الإقليمية

Africa Network Campaign for Education for All (ANCEFA); Arab Campaign for Education for All (ACEA); Arab Network for Civic Education (ANHRE); Asia South Pacific Association for Basic and Adult Education (ASPBAE); Campaña Latinoamericana por el Derecho a la Educación (CLADE); Consejo de Educación de Adultos de América Latina (CEAAL); Fédération Africaine des Associations Nationales de Parents d'Elèves et Etudiants (FAPE); Forum for African Women Educationalists (FAWE); Fe y Alegria; Fundacion Ayuda en Accion; Red de Educación Popular Entre Mujeres de (América Latina y el Caribe (REPEM

الدولية

ActionAid International; CBM; Education International; Global March Against Child Labour; IBIS; International Council for Education of People with Visual Impairment (ICEVI); International Day of the African Child and Youth (IDAY); Light for the World; Oxfam International; Plan International; RESULTS; Save the Children; SightSavers International; VSO International

الحملة العالمية
للتعليم
www.campaignforeducation.org

صوِّت
لصالح التعليم

Design by Soapbox, www.soapbox.co.uk